الفصل الخامس

الصناعة ونظام التدرج الاجتماعى

أولا ـ أثر الصناعة فى التدرج الاجتماعى

يعتبر نظام التدرج الاجتماعى من أهم النظم الاجتماعية فى كل من المجتمع المحلى والمجتمع العام . ولكنه يختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى مثل النظام الأسرى أو الاقتصادى أو السياسى لأنه ناحية عامة يتميز بها كل بناء من أبنية الأنساق الاجتماعية المركبة (المجتمعات) [1] . والتدرج الاجتماعى هو انقسام أعضاء المجتمع إلى عدة مستويات أو فئات ، ويجمع بين أفراد كل فئة الاشتراك فى سمة أو خاصية مميزة[2] .

وإذا أخذنا بوجهة نظر ماكس فيبر Max Weber فإنه يمكن تقسيم الأفراد فى المجتمع على أساس الطبقة الاجتماعية أو المنزلة الاجتماعية أو القوة. أى أنه توجد ثلاثة معايير للتدرج الاجتماعى .

وتقوم نظرية فيبر فى التدرج الاجتماعى على فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى : أن التدرج — مهما كانت صوره — مظهر لتوزيع القوة توزيعاً غير متساو . ويتحدد وضع الفرد فى أى تسلسل اجتماعى على أساس ما يتمتع به من قوة عند مقارنتها بقوى الأفراد الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً أخرى فى هذا التسلسل . والقوة هى الفرصة المتاحة للفرد أو عدد من الأفراد لكى يستخدم إرادته فى أثناء اشتراكه فى عمل جماعى Cammnbal وحتى فى أثناء مقاومته للأفراد الآخرين الذين يشتركون معه فى نفس العمل . ويترتب على

---

(1) Schneider., op. cit., P. 373.

(2) Parker & Others, on. cit., P.54.

هذا التعريف أنه ليس من الضرورى أن يمارس الفرد ما له من قوة لكى نقول إنه قوى لأن احتمال وجود القوة كاف فى حد ذاته . فالقوة إذن موجودة بالفعل عندما يمارسها الفرد، وهى موجودة بالقوة عندما لا يستخدمها الفرد . أما الفكرة الثانية : فقد ميز « فيبر » بين ثلاثة نظم داخل المجتمع هى النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو القانونية . ولكل نظام منها تسلسله أو تدرجه الخاص ، كما أن بين هذه النظم علاقة الاعتماد المتبادل . لأن الوضع فى نظام معين يمكن أن يكون أساساً لممارسة القوة فى نظام آخر . فإذا كان للفرد وضع « عالٍ » فى التسلسل الاقتصادى فقد يساعده هذا الوضع فى الحصول على مكانة « مرتفعة » فى تسلسل المنزلة الاجتماعية ومع ذلك فكل نظام قائم بذاته وفريد فى نوعه يحتاج إلى دراسة ووصف خاص مستقل كما يتميز بمعيار يختص به ، وبتوزيع متميز للقوة .

(ا) أثر الصناعة فى الطبقات الاجتماعية :

يتفق الكثير من العلماء على تأكيد أهمية الاعتبارات الاقتصادية فى تعريف الطبقات الاجتماعية، ولا شك أن ماركس هو أول من أكد أهمية هذه الاعتبارات . لأنه يرى أن الطبقات الاجتماعية تنتج بصورة حتمية عن القوى الاجتماعية والاقتصادية التى يحركها نظام الإنتاج السائد فى المجتمع . لقد كان ماركس من أنصار الحتمية الاقتصادية . ويترتب على هذا التعريف أن الطبقة تقسم الأفراد فى المجتمع إلى فئات اجتماعية وتحدد علاقاتهم بعضهم ببعض ، كما تحدد حياتهم ومستقبلهم . ومن ثم تكون الطبقة هى مجموعة الظروف المادية التى تحيط بالكائنات الإنسانية وتكون نمط حياتهم لأن كل مجتمع يشبع على الأقل الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لوجود الإنسان ، وذلك عن طريق توفير السلع وغيرها من الحاجات الضرورية للحياة . فنظام الإنتاج هو المظهر الاجتماعى لحقيقة بيولوجية أساسية وهو الطريقة التى يتم بها إنتاج السلع وتوزيعها على أفراد المجتمع . ولا شك أن نظام الإنتاج يختلف باختلاف

المجتمعات لأن لكل مجتمع وسائله الثقافية الخاصة فى تنظيم عملية الإنتاج . ومع ذلك تتفق كل المجتمعات من ناحية النتائج الرئيسية التى تترتب على هذه العملية وهى وجود الطبقات الاجتماعية .

ولمفهوم ماركس عن الطبقة أبعاد ثلاثة متصلة بعضها ببعض، هى الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فقد سار ماركس بدراسته خارج الإطار الاقتصادى . وهو يرى أن الطبقات كجماعات أدت إلى نتائج سياسية لأنها لعبت على مر العصور أدواراً مختلفة فى العملية السياسية ، ومن ثم تصبح الطبقة عنصراً ضرورياً لفهم العملية السياسية كما فى نظرية الثورة عنده . كما أن الطبقة ضرورية لفهم العملية الاقتصادية كما فى نظرية فائض القيمة . وهى إلى جانب هذا وذاك أساسية لفهم العمليات الاجتماعية من الأيدولوجيا والنظم الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين الأشخاص . أى أن ماركس نظر إلى المجتمع من خلال الطبقة واعتبرها الأساس الذى يعتمد عليه فى تفسير خصائص وديناميات المجتمع . ولا شك أن إصرار ماركس على الخاصية الاقتصادية للطبقة الاجتماعية مساهمة منه لها قيمتها . وما زال هذا الطابع فى الدراسة له أنصاره حتى الوقت الحاضر .

كذلك تشير الطبقة عند فيبر إلى الوضع فى النظام الاقتصادى، فالأشخاص الذين من طبقة واحدة فرصهم فى الحياة متشابهة وتتمثل تلك الفرص فى المصالح الاقتصادية المشتركة التى تنشأ عن ملكية السلع ، كما تتمثل فى فرص الحصول على الدخل فى ظروف سوق العمل القائمة . وبذلك يتم قياس توزيع الأفراد فى تسلسل الطبقة عن طريق المعيار الاقتصادى [1] . ويوضح شنايدر Schneider ذلك بقوله إن الأفراد يتحدون معاً فى فئة أو طبقة اجتماعية لأن مصالحهم الاقتصادية متشابهة فهم يتشابهون لأنهم ملاك أو لأن ملكيتهم من نوع معين كأن يكونوا من أصحاب الأراضى الزراعية

(1) Max Weber, From Max Weber: Essays in Sociloyy, edited by Girth & Mills, Oxford University Press, New York, 1946, pp. 282 - 283.

مثلا ؛ أولأنهم لا يملكون شيئاً مثل طبقة العمال . وقد يتشابهون لأنهم يبيعون ويشترون من السوق أنواعاً متماثلة من المنتجات فى ظروف متشابهة . وعلى ذلك عندما توجد جماعة من الأفراد يشتركون معاً فى مجموعة من المصالح الاقتصادية العامة تسمى هذه الجماعة طبقة اجتماعية . ويعتبر هذا التعريف موضوعياً لأن المهم ليس ما يشعر به الفرد أو مايفكر فيه أو ما يقرره ، لكن المهم هو الجماعة التى ينتمى إليها فى الواقع بفضل مصلحته الاقتصادية والفرص التى تتاح له فى الحياة وقدرته على البيع والشراء (١) . ومن ثم يشير مفهوم الطبقة إلى الأوضاع الاقتصادية للأفراد فى المجتمع سواء أكانوا يدركون أم لا يدركون هذه الأوضاع (٢) .

وبذلك يتفق ماركس وفيبر فى اعتبار ملكية الثروة معياراً هاما يحدد الطبقة ، كما يعترفان أن نوع الثروة يختلف من نظام اقتصادى لآخر ، فالعناصر الاقتصادية فى اقتصاد العبيد تختلف عن العناصر الاقتصادية فى الاقتصاد الرأسمالى كما أنهما يختلفان عن بعضهما فى غير ذلك من الأمور . فقد كان فيبر يبحث عن الأسس الاقتصادية التى تقوم عليها الطبقات الاجتماعية . بينما جعل ماركس « نظام الإنتاج » الأساس الوحيد الذى تقوم عليه الطبقات . وإلى جانب ذلك يرى فيبر أن أنواع الثروة التى تشمل العمل والأرض والمعدات الرأسمالية الثابتة والنقود كلها توضح فى نفس الوقت طريقة ظهور القوة . أى أن حيازة الثروة وسيلة لاكتساب القوة بفضل احتكار شراء السلع الاستهلاكية غالية الثمن ، وبيع السلع الاقتصادية والفرص المتاحة لتجميع الثروة عن طريق وجود الفائض غير المستهلك ، والفرص المتاحة للادخار وتجميع رأس المال ، وأنواع التعليم المتميزة اجتماعياً لأنها تتطلب بعض التكاليف المالية . وكل هذه التمييزات هامة لأنها تحدد صورة السيطرة أو القوة الاقتصادية التى تُكتسب عن

(1) Schneider, op. cit., P. 374.

(2) Parker & Others, op. cit., P. 54.

طريق حيازة الثروة . وإذا توقف فيبر عند هذا الحد لما أضاف كثيراً إلى ما قاله ماركس ولكنه ميز بين نوعين من الثروة ، فهى تتضمن نوعاً من الحاجات أو السلع التى لها أهميتها فى السوق ، وهى إلى جانب ذلك تتضمن الخدمات الإنسانية .

وقد حاول العلماء تصنيف الطبقات الاجتماعية من بينهم ماركس الذى يعتقد أن كل نظام إنتاجى يقسم أفراد المجتمع بالضرورة إلى طبقتين متعارضتين لكل منهما مصالحها وحاجاتها . فتوجد طبقة تملك وسائل الحياة وضروراتها وهى البرجوازية ، وطبقة أخرى لا تملك شيئاً سوى عملها وهى البروليتاريا Proletariat ؛ كما ينشأ بين هاتين الطبقتين عناصر العداء السياسى الطبيعى بسبب العلاقات الطبقية . لأن نظام الإنتاج لا يشمل الخصائص الفنية للإنتاج فحسب ، ولكنه يشمل إلى جانب ذلك القيم وعلاقات الإنتاج والنظم الاجتماعية المرتبطة بنظام الإنتاج الذى كان السبب فى وجودها . فالعملية الاقتصادية هى التى تحدد العلاقات بين البروليتاريا والبرجوازية حيث إن نظام الإنتاج هو لب التنظيم الاجتماعى ، والبناء الطبقى هو أكثر مظاهر هذا التنظيم الاجتماعى وضوحاً لأنه ينظم الحياة الاجتماعية ذاتها . فالطبقات الاجتماعية هى الخصائص الأساسية للتنظيم الاجتماعى لأنها تعبر مباشرة عن العلاقات الناشئة عن العملية الإنتاجية .

وقد أوجد نظام الإنتاج فى كل فترة تاريخية طبقات مختلفة . ولإمكان التمييز بينها وضع ماركس معيارين . الأول : الاختلافات فى ملكية الثروة ؛ فهناك طبقة تملك وبسبب ذلك قادرة على ممارسة القوة — وطبقة أخرى لا تملك شيئاً سوى عملها ، ومن ثم لا حول لها ولا قوة . الثانى : الاختلافات فى القوة أو درجة الحرية الشخصية . وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار العمال والعبيد فى طبقة واحدة لأن سيطرة السادة على العبيد أكثر من سيطرة البرجوازية على البروليتاريا . إلا أن ماركس كان يرى وجود أكثر من طبقتين اجتماعتين لأنه فى المراحل الأولى للنظام الرأسمالى كان يوجد بقايا الملكية المطلقة وملاك الأراضى والبرجوازية غير الصناعية ، إلى جانب

الطبقة المتوسطة وصغار الصناع وأصحاب المحلات التجارية وأصحاب الحرف . غير أنه اعتقد بأن كل هذه الجماعات مؤقتة ستتلاشى مع مرور الأيام ولو أنها تجاهد للاحتفاظ بمنزلة الطبقة المتوسطة ، لكن الرأسمالية تضعها فى مصاف البروليتاريا بسبب ما بها من متناقضات ، ويترتب على ذلك ازدياد حجم طبقة البروليتاريا .

أما فيبر فقد حدد أربع طبقات اجتماعية هى :

الطبقة المالكة على أساس ما تملك من الحاجات أو السلع ؛ ثم طبقة الاكتساب على أساس ما تقدمه من الخدمات الإنسانية . وتتكون هذه الطبقة من التجار ورجال البنوك ورجال المال ومنظمى المشروعات والمهنيين وغيرهم من ذوى المهارات ذات القيمة الاقتصادية ، والقادرين على تقديم الخدمات إلى غيرهم . ويستطيعون بفضل هذه المهارات احتكار الأسواق خاصة إذا كان الطلب مرتفعاً والخدمات محدودة . أما طبقة البروليتاريا فليس لديها مهارات ومن ثم فإمكانيات السيطرة الاقتصادية ضئيلة بالنسبة لها . غير أن ماركس يرى أن البروليتاريا ستحصل فى المستقبل على القوة بطريقة آلية — وبذلك كان فيبر أكثر تشاؤماً من ماركس . لأنه كان يرى أن البروليتاريا تخضع لقوانين السوق وهى قوانين قاسية . ولكن تستطيع هذه الطبقة الحصول على القوة إذا ما نظمت نفسها فى جماعة ذات أهداف ، أى عن طريق تنمية الوعى الطبقى . والطبقة الرابعة هى : الطبقة المتوسطة وهى مؤقتة — كما هو الحال عند ماركس — فقد تحصل أو قد لا تحصل على القوة وقد تسيطر أو لا تسيطر على احتكار الخدمات كما هو الحال عند طبقة الاكتساب .

وبذلك يوجد عند فيبر ثلاث طبقات إذا حذفنا الطبقة المتوسطة ، فى حين لا يوجد عند ماركس إلا طبقتان لأن فيبر ميز بين طبقة الملاك وطبقة الاكتساب ، وقد ترتب على هذا التمييز زيادة عدد المصالح الاقتصادية التى يمكن أن توجد فى السوق . إذ تسعى كل طبقة تبعاً لرأى فيبر نحو أهدافها

الاقتصادية التى قد تشبه فى بعض الأحيان مصالح طبقة أخرى ، وقد تتعارض معها فى أحيان أخرى . فالمهنيون مثلا يرغبون فى الحصول على دخل أعلى ، وفى ذلك يتشابهون مع رجال البنوك الذين يريدون الحصول على نسبة فائدة أعلى ، ومع ذلك قد تتصارع هاتان الفئتان . كذلك قد يريد البعض احتكار السلع الاستهلاكية غالية الثمن من أجل الحصول على المنزلة الاجتماعية ، وقد يتعارض هذا مع الأغراض التى يسعى إليها منتجو هذه السلع ، وأخيراً تتصادم مصالح البرجوازية مع مصالح البروليتاريا . وهذه العلاقة الأخيرة هى العلاقة الوحيدة المهمة فى نظر ماركس إذ يعتقد بوجود طبقتين هما البرجوازية والبروليتاريا ولكل طبقة مصالحها التى تخصها ، وهذه المصالح الطبقية ليس لها إلا أساس واحد غير . أن هذه العلاقة عند فيبر هى إحدى علاقات السوق المحايدة . وهذا التنوع فى المصالح الاقتصادية بين أعضاء الطبقة الواحدة يؤدى إلى التغاير بدلا من الانسجام — فى رأى فيبر — ، وإلى عدم التشابه بدلا من الاشتراك فى المصالح الاقتصادية كما عند ماركس .

وحتى إذا افترضنا اشتراك الطبقة الواحدة فى المصالح ، الذى ينشأ عن العلاقات الاقتصادية فى السوق ، إلا أن اتحاد هذه المصالح وتماسكها لكى تكون قاعدة للفعل أو السلوك الطبقى إنما يعتمد على عدة شروط ضرورية منها : (١) الرضا بالظروف الموجودة . (٢) مدى التباين بين الطبقات . (٣) وضوح الصلة بين الموقف الطبقى للفرد وسبب هذا الموقف . (٤) إدراك الفرد أن وضعه فى السوق ينتج مباشرة عن نظام توزيع الثروة . وبذلك رفض فيبر القول بأن الموقف الاقتصادى بذاته يوجد مصلحة مشتركة ويحرك الناس للفعل ، وذلك لأن حركة الجماهير تعتمد على الدوافع الإنسانية الموجهة نحو هدف ، كما أن الذى يقوم به الإنسان من فعل يعتمد على مركب من العوامل الشخصية والاجتماعية — بعكس ماركس الذى يبدو أنه كان يتبع تقليداً كلاسيكياً ، لأنه افترض أن المصلحة الذاتية الرشيدة وحدها تدفع

الإنسان إلى السلوك ، لكن فيبر أضاف الكثير فى هذه الناحية .

وبذلك يعتقد فيبر أن الطبقات الاجتماعية ليس لديها أساس للقيام بفعل أو سلوك جماعى مثل الثورة على نظام اجتماعى قائم ، أو الدفاع عن هذا النظام ضد أية ثورة . فليست الحوافز الاقتصادية التى تدفع الأفراد فى السوق هى التى تؤدى بهم إلى الثورة ، ولو أن اللامساواة الاقتصادية تدفع الناس إلى الاحتجاج على أوضاعهم ، وذلك عندما يثور أفراد الطبقة الواحدة ويقومون بفعل جماعى ضد الضغوط الاقتصادية ، كما فى حالة الإضراب العام أو فى مقاطعة بعض السلع الاقتصادية . ولكن لم ير فيبر أن هذا الفعل حتمى وآلى على أساس أن دوافع هذا السلوك اقتصادية فحسب .

ولكن الكثير من العلماء الأوربيين الذين يتبعون الإطار الماركسى يقسمون المجتمع على أساس القوة الاقتصادية السياسية إلى ثلاث طبقات هى : البرجوازية ، وصغار البرجوازية ، والبروليتاريا . ويتفق هذا التقسيم مع تقسيم المجتمع إلى الطبقات : العليا والوسطى والدنيا . ولكن فريقاً آخر من العلماء ممن يقبلون فكرة التقسيم الطبقى للمجتمع يتناولون هذا الموضوع على نطاق واسع . فهم يميزون بين هؤلاء الذين لهم القوة ، وهؤلاء الذين لا قوة لهم ، سواء إذا كانت هذه القوة اقتصادية أو غير اقتصادية ، وفى هذه الحالة تصبح المسألة متعلقة بالنزاع حول ما إذا كانت القوة غير الاقتصادية (وهى القوة السياسية) ترتبط أولا ترتبط بالوضع الاقتصادى ؛ أى إلى أى مدى يوجد فى المجتمع صفوة عامة (أو طبقة عليا) لها السلطة فى كل شئون المجتمع [1].

وثمة علماء آخرون لا يستخدمون الأسس الاقتصادية والسياسية عند تصنيف الطبقات بل يعتمدون على مؤشرات اقتصادية اجتماعية مثل الدخل أو التعليم أو المهنة أو كل هذه العوامل معاً . كما أن هناك آخرين يستخدمون معيار الاشتراك الاجتماعى Social affliation مثل لويد وارنر Loyd Warner

(1) Parker & others, op. cit., P. 55.

وزملاؤه — وتقوم فكرتهم الأساسية على أساس الاشتراك فى جماعات وهيئات معينة ، وقد أدت بهم هذه الفكرة — برغم ما وجه إليهم من انتقادات — إلى تقسيم مجتمع الولايات المتحدة إلى ست طبقات هى : العليا — العليا ، والعليا الدنيا ، والمتوسط العليا ، والمتوسط الدنيا ، والدنيا العليا ، والدنيا الدنيا (١) .

والطبقة — تبعاً لرأى وارنر — ظاهرة اجتماعية تبدو فى موافقة المجتمع على المكان الذى يوضع فيه الأفراد فى تسلسل الطبقة بهذا المجتمع تبعاً لمعيار محدد ؛ ومن ثم يبين وارنر بهذه الطريقة وجود ست طبقات فى مدينة يانكى إذ تنقسم كل من الطبقات العليا والوسطى والسفلى إلى طبقتين ، أما فى جونسفيل فلا يوجد إلا خمس طبقات لأنه لا يوجد سوى طبقة عليا واحدة .

وحدد وارنر الطبقات الاجتماعية التى تضم كل الأفراد الذين لهم مكانة واحدة عن طريق ما يقوله الغير عنهم وعن طريق الخصائص الاجتماعية التى يتميزون بها . ومن ثم فالموقف الاجتماعى للشخص فى المجتمع المحلى يعتبر وظيفة لدخله ومهنته وللمكان الذى يعيش فيه ولسمعته . وأصبح الوضع الطبقى للفرد وترتيبه بالنسبة للأشخاص الآخرين هو الحكم الذى يصدره الآخرون عليه .

ثم وضع وارنر هذه العملية فى مقياسين ؛ الأول هو تقييم المشاركة ، والثانى هو دليل خصائص المنزلة الاجتماعية Index of Status Characterstrics ويقوم المقياس الأول على أساس المعلومات التى يجمعها من المقابلات مع الإخباريين فى المجتمع المحلى . فهؤلاء الحكام أو الإخباريون الملمون لجميع الطبقات الاجتماعية يضعون الأفراد الذين يعرفونهم فى الأوضاع الطبقية التى يعتقدون أن هؤلاء الأفراد يشغلونها فى المجتمع المحلى . وبمقارنة الأحكام بعضها ببعض يصل وارنر إلى وضع الفرد فى الطبقة الاجتماعية المناسبة ، وهى الطبقة التى يتفق عليها معظم الأشخاص فى المجتمع . وبمقارنة القوائم التى وضعها

(1) Joseph B. Social Dynamics, Mc Graw Hill, New York, 1952, P. 150.

الإخباريون يمكن الوصول إلى القائمة النهائية التى تمثل الاتفاق بين الإخباريين على البناء الطبقى الواقعى للمجتمع المحلى والتى تشتمل على أسماء الذين يشغلون الطبقات المختلفة . أما المقياس الثانى فهو أداة أكثر موضوعية تحتاج إلى أقل قدر من المعلومات الأساسية عن الفرد ولا تعتمد على حكام أو إخباريين من المجتمع المحلى . وإنما يتكون هذا المقياس من الدرجات التى يحصل عليها الفرد فى أربع نواحٍ فرعية هى المهنة ومصدر الدخل ونوع المنزل ومنطقة السكن ، كما أن كل ناحية مقسمة إلى مقياس من سبع نقط ثم تجمع الدرجات كلها التى يحصل عليها الفرد ويتحدد الوضع الطبقى بناء على هذه الدرجة .

غير أن وارنر وضع هذين المعيارين بطريقة تعسفية ولم يصل إليهما بطريقة منهجية ، وكان ترتيب الأفراد على أساس المنزلة الاجتماعية وليس على أساس الطبقة ؛ فمعظم، بل كل المعايير التى استخدمها هى عناصر فى وضع المنزلة . ومن ناحية أخرى عندما يحاول التمييز بين الطبقات الستة يستخدم معايير مختلفة فى مستويات متعددة .

لقد وصف وارنر ظاهرة التدرج الاجتماعى كما وجدها فى بعض المدن مثل يانكى Yankee وجونسفيل Jonesille وفى بعض الوحدات الاجتماعية مثل الأسرة وجماعات العمر والجنس والزمر والتجمعات ،واتبع فى الدراسة نفس الاتجاه الذى يستخدمه فى دراسة قبيلة استرالية بدائية— أى الاتجاه الأنثروبولوجى ، مما جعل النقاد يهاجمونه لاعتقادهم بأن مدينة يانكى أو أى مجتمع محلى أمريكى ليس بسيطاً ولا منعزلا ولا معتمداً على نفسه، فكل هذه المدن جزء من اقتصاد قومى وسياسة قومية ومن مركب قيم قومية .

ونشأ مفهوم وارنر عن التدرج الاجتماعى بعد دراسة عدة مجتمعات محلية أمريكية وتحديد خصائصها ، ولذلك لم يكن فى ذهنه فرض أساسى يوجهه فى الدراسة ، كما لم تكن له نظرية يحاول التثبت من صحتها وصدقها ، بل وصل إلى نظريته بعد أن أدرك معنى المعلومات التى جمعها.

المذلك يحوى تفسيره عدداً من النتائج التى يصل لم إليها بطريقة منهجية، فالطبقة هى الطبقة التى وجدها فى الواقع ، كما أن مفهوم الطبقة مفهوم أساسى فى هذه الدراسة ولكنه لم يعرفه بوضوح . وإلى جانب ذلك كان وارنر من المؤمنين بالحتمية الاقتصادية ، فهو يقول « إن البناء الاقتصادى هو البناء الأساسى الذى يوجه ويسيطر على تفكير وأفعال الناس سيطرة مطلقة فى المجتمع الأمريكى » ؛ ثم عدل عن هذه الفكرة عندما وجد أن الثروة لاتمنح أعلى وضع اجتماعى ، ولذلك أهمل فكرة الطبقات الاقتصادية وقال إن المقصود بالطبقة مجموعتان أو أكثر من الأفراد الذين يرتبهم أعضاء المجتمع فى أوضاع اجتماعية عالية أو منخفضة ؛ غير أن هذا التعريف يكتنفه الغموض لأن الطبقة طبقاً لهذا التعريف لا تميز على الأقل بين ثلاثة مصطلحات . من المهم الفصل بينهما . فالطبقة تضم الناحية الاقتصادية بكل مراتبها (كميات الدخل) وبكل مصادرها (المالك والموظف والعامل) . كما أن الطبقة عند وارنر تشير إلى الهيبة أو المكانة prestige والاحترام والشرف ، أى تشير إلى المنزلة الاجتماعية بصفة عامة . ولكن وارنر يستخدم هذا الاصطلاح ليشير إلى الهيبة أو المكانة فحسب ، أى أن مفهوم الطبقة عنده يقترب من مفهوم المنزلة . وإلى جانب ذلك قد يكون معنى الطبقة عند وارنر هو توزيع القوة — والقوة بمعناها أن الفرد يتوقع منه طاعة فرد آخر فى أى موقف من المواقف . ومن هذا الإصرار على بعد رأسى واحد وامتصاص كلا الأبعاد الثلاثة التحليلية المنفصلة عن بعضها ووضعها جميعاً فى كلمة اسفنجية واحدة هى الطبقة ينشأ الغموض . ولكن كما يقول ميلز Mills تشير الطبقة إلى الناحية الاقتصادية فحسب ولا شىء غيرها .

ولما كان الوضع الاقتصادى للفرد يتحدد تبعاً للدخل الذى يحصل عليه من العمل الذى يؤديه . لذلك ينشأ نظام الطبقات الاجتماعية — إلى حد كبير — عن الأعمال أو المهن التى يشتغل بها الأفراد أو التى يرثونها عن أبائهم وأجدادهم ، ولو أن وقت الفراغ فى المجتمعات الصناعية المتقدمة قد

يكون من العوامل التى تشترك فى تحديد الطبقات الاجتماعية . وفى الواقع كان وقت الفراغ عاملا أساسيًّا فى تقسيم المجتمعات القديمة إلى طبقات اجتماعية؛ ففى المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة وحتى فى المجتمع الأوربى فى أثناء الإقطاع كانت الطبقات العليا وحدها هى التى تستمتع بوقت الفراغ أما الطبقات الأخرى فكانت تقضى معظم حياتها فى العمل من أجل الطبقة الأولى سواء فى إنتاج الطعام أو فى صناعة السلع أو فى تقديم الخدمات . وكان الأبناء فى تلك العصور يرثون طبقاتهم الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا يرثون مهن أبائهم وبذلك يتحدد الوضع الطبقى للفرد تبعاً للوضع الاقتصادى لأبيه أو تبعاً للثروة التى حصل عليها من عمله .

وفى المجتمعات التقليدية قد لا يرث الرجل الفقير شيئاً أكثر من حق ملكية نوع العمل الذى كان يؤديه أبوه ، ومع مرور الأجيال يصبح أكبر الأبناء سنًّا —على الأقل — هم الذين يرثون مهنهم عن أبائهم . وحتى بالنسبة لمعظم الوظائف الحكومية يرث الأبناء الوظائف التى اشتراها أباؤهم أو أجدادهم من الحكام . وعلى ذلك تعتبر وراثة المهنة من ناحية الملكية حقًّا مكتسباً أما من ناحية النظام الاجتماعى Social ordeol والضبط الاجتماعى ssocil contrlo فهى التزام يلتزم به كل من الآباء والأبناء. ونظام وراثة المهنة يؤدى وظائف مختلفة فهو من ناحية يعمل على تدعيم النظام الاجتماعى فى مجتمع ثابت ومستقر نسبيًّا ومن ناحية أخرى يعمل على استمرار المورد الاقتصادى للأسر فضلا عن المساعدة على استمرار الأسر وبقائها داخل الطبقات الاجتماعية التى تنتمى إليها . ويترتب على ذلك أن هذا النظام يشبع حاجات كل من الأسرة والمجتمع المحلى قبل ظهور الصناعة[1] .

ولكن مع قيام الصناعة ونموها نشأت علاقات جديدة بين الطبقة والمهنة يمكن ملاحظتها فى المدن النامية مثل مدينة هوبى دهاراوار Hubbi-Dharawar

(1) Anderson & Ishwaran, Urban Soéology, p.

التى تقع فى جنوب الهند والتى ما زالت فى أدنى مستوى من مستويات التحضر حيث لا يعرف السكان الآلات وأساليب الإنتاج الجديدة . وفى معظم المدن الهندية مازال معظم السكان يشتغلون بالمهن اليدوية التقليدية ومن ثم مازالت العلاقات الاجتماعية التقليدية هى التى تربط بينهم . ولكن بدأت السياسة الصناعية تطرق الأبواب منذ سنوات قليلة ، وبذلك اختفت أساليب العمل التقليدية ؛ وبدأت الآلات تحل محل العمال ، كما بدأ بعض الأفراد يتركون مهنهم القديمة ويشتغلون بالمهن الجديدة ، غير أن هذا التحول يقتصر عادة على الأفراد الذين ينتمون للطوائف العليا . وترتب على ذلك أن نظام الطبقات الاجتماعية لم يفقد توازنه ولم يتغير ، لأن المهن الجديدة التى ظهرت والمهن القديمة التى تغيرت ترتبط تماماً بالطبقات الاجتماعية ، وكل ما تغير هو مدى وراثة المهن من جيل إلى جيل ، فالمهن التى يورثها الآباء لأبنائهم فى ظل السياسة الصناعية هى تلك المهن التى ترتبط بقوة الثروة ، فالطبيب أو المحامى الماهر مثلا يمتلك شيئاً له وزنه وقيمته يمكن أن يورثه إلى ابنه . كذلك الحال بالنسبة للمدير الذى يستثمر بعض أمواله فى المشروع الذى يديره[1] .

وبذلك تغيرت العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والمهنة وتكون نمط جديد من العلاقات ، ويمثل هذان النمطان نظامين مختلفين للعمل والتنظيم الاجتماعى الأول كان موجوداً قبل ظهور الصناعة أما الثانى فقد نشأ بعد ظهورها . ويدور النظام الأول حول الأسرة family-centered ولذلك يرث الأبناء مهنهم عن آبائهم وبالتالى يرثون طبقاتهم الاجتماعية ، بينما يدور النظام الآخر حول الفرد individual-centered ، وبذلك لا يرث الأبناء مهنهم عن آبائهم وبالتالى لا يرثون طبقاتهم الاجتماعية ومن ثم لا توجد علاقة قوية بين الطبقة والمهنة . ويوضح ذلك جولد Gould بقوله إن الاختلاف الرئيسى بين الحضارة الصناعية والحضاره غير الصناعية هو الانفصال بين الطبقة والمهنة فى الحضارة الأولى ، والتطابق والتماثل بينهما

---

(1) Ibid., pp. 94-95.

فى الحضارة الثانية — فى المجتمع غير الصناعى إذا عرفنا طبقة الفرد أو الطائفة التى ينتمى إليها أمكن معرفة مهنته، كذلك إذا عرفنا مهنة المرء أمكن معرفة طبقته . أما فى الحضارة الصناعية قد يعمل أعضاء الطبقة الواحدة فى مهن مختلفة؛ فالأسرة التى من طبقة العمال قد يكون الأب حرفياً والابن صانعاً والابنة سكرتيرة ، وبرغم ذلك يأكل الجميع على مائدة واحدة ، أى أنهم ما زالوا ينتمون جميعاً لنفس الطبقة إذ لا توجد فروق كبيرة بين دخول هؤلاء الأفراد ، ولا يمكن القول بأن الأبناء قاموا بحراك اجتماعى وغيروا من طبقتهم الاجتماعية .

وليس معنى ذلك أن المهنة التى يزاولها الفرد لا تشترك فى تحديد طبقته الاجتماعية وإنما معناه أن الأباء لا يورثون مهنهم لأبنائهم وبذلك لم يعد يورثون طبقاتهم الاجتماعية . ومن ناحية أخرى ازداد التخصص وتقسيم العمل بدرجة كبيرة حتى نشأ عدد كبير من التخصصات والأعمال حتى إنه لم يعد من الميسور تحديد العلاقة الواضحة بين كل طبقة وكل مهنة . وفضلا عن ذلك لم تعد الطبقات الاجتماعية مغلقة على نفسها بل إن الحراك الاجتماعى أمر مقبول . ولم يعد لكل طبقة مهن خاصة بها، بل إن كل فرد أصبح حراً فى مزاولة العمل الذى يريده طالما تسمح له قدراته بذلك .

وكما انفصلت المهنة عن الطبقة الاجتماعية — بالمعنى الذى سبق أن ذكرته — انفصلت أيضاً عن البيت والأسرة . فى المجتمعات الزراعية يعمل أفراد الأسرة الواحدة معاً فى الحقل ، فجماعة الأسرة هى جماعة العمل . وحتى فى المجتمعات الحضرية كانت الأسرة تعد أفرادها للمهن التى سيزاولونها ولكن فى المجتمعات الصناعية أصبح الفرد حرًّا فى اختيار عمله ولا تتدخل الأسرة فى تحديد هذا الاختيار ، وفضلا عن ذلك لا تستطيع أسرته تدريبه وإعداده لهذا العمل الذى سيزاوله ، فقد نشأت منظمات كثيرة تؤدى هذه الوظيفة . ولو أن الأسرة فى المجتمع الصناعى لم تعد تؤدى جميع الوظائف التى

كانت تؤديها من قبل إلا أن انتماء الفرد لأسرة معينة معناه بالضرورة انتماؤه لطبقة معينة ما لم يقم بحراك اجتماعى يغير من طبقة اجتماعية .

ومعنى هذا كله أن المهنة ليست وحدها التى تحدد الطبقة الاجتماعية للفرد وإنما توجد عوامل أخرى . فالطبقة أكثر من الدخل الذى يحصل عليه الفرد من عمله فهى تتضمن فى رأى بعض العلماء أسلوبه فى التفكير والسلوك . وإذا كان معيار الطبقة هو أسلوب الحياة فإن هذا الأسلوب لا يعتمد على الدخل وحده إذ توجد عوامل أخرى تؤثر فيه مثل التعليم والاتجاهات . فقد يحصل العمال على دخل يتساوى مع الدخل الذى يحصل عليه الكتبة ، ولكن لكل منهما أسلوب حياة خاص مختلف تماماً عن الآخر[1] فقد وضع وارنر Warner العمال فى الطبقة الدنيا — العليا ، ووضع الكتبة فى الطبقة المتوسطة الدنيا — ولو أن وارنر خلط بين الطبقة والمنزلة . وفى الواقع يتفق العمال والكتبة فى الوضع الطبقى نظراً لتشابه الدخل ولكنهما يختلفان من ناحية المنزلة الاجتماعية للاختلاف بينهما فى أسلوب الحياة .

ولما كانت المعايير الاقتصادية وحدها هى التى تدخل فى تركيب الطبقة ، فإنه لذلك لا يمكن إدخال أسلوب التفكير والسلوك أو أسلوب الحياة فى مفهوم الطبقة . غير أن الدخل ليس هو المعيار الاقتصادى الوحيد إذ يوجد معيار اقتصادى آخر هو الاستهلاك ؛ قد ضمّنه فيبر فى تعريفه للطبقة كما استخدمه ثورستين ڤبلن Thorestine Vebled فى تحديد الطبقات الاجتماعية . فإلى جانب الدخل يوجد النشاط الاجتماعى لأن الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد كانت ولا تزال هى التى تحدد الأندية والهيئات الاجتماعية التى يمكنه الانضمام إلى عضويتها — فلكل طبقة أنديتها وهيئاتها الخاصة بها كما يتعاون أعضاء كل طبقة فى استبعاد أعضاء الطبقات الأدنى ، فأعضاء الطبقة العليا يستبعدون من عضوية أنديتهم أعضاء الطبقة المتوسطة وأعضاء الطبقة

---

(1) Vincent & Mayers, New Joundations For Industrial sociology, East-wesr Press New Delhi, 1965, p. 181.

الأخيرة يستبعدون أعضاء الطبقة العليا[١]، ويترتب على ذلك أنه يمكن تحديد الطبقة عن طريق الدخل كما يمكن تحديدها عن طريق نمط الاستهلاك .

وإن كانت المهنة ليست العامل الوحيد فى تحديد الطبقة الاجتماعية لكن تزداد أهميتها وضوحاً عند دراسة المجتمعات النامية التى بدأت تأخذ بسياسة التصنيع . وعند المقارنة بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الصناعية المتقدمة يتبين أن التباين الطبقى محدود فى المجتمعات الأولى بينما يكون واضحاً فى المجتمعات الثانية ، لأن المجتمعات الأولى متجانسة نسبيًا ، ويتكون كل منها من عدة أسر أو جماعات تؤدى أدواراً متماثلة — أما المجتمعات الأخرى فهى مجتمعات متغايرة تؤدى كل أسرة أو جماعة فى المجتمع دوراً يخالف تماماً الدور الذى تؤديه كل أسرة أو جماعة أخرى .

ولكن فى أثناء عملية تجديد وتحضر المجتمعات التقليدية فى أفريقيا الغربية مثلا كان على السكان الحضريين القيام بالأدوار الجديدة والتى لم يعهدها المجتمع من قبل والتى لا بد منها لإتمام عملية التجديد والتحضر . ومن ثم حدثت اختلافات ومفارقات كثيرة بين جماعات السكان فى أثناء عملية التحضر وماتتضمنه من تطور اقتصادى ، ومن تغير فى أسلوب الإنتاج ، إلى جانب تطور الأعمال والمهن ، وإدخال نظام التعليم الحديث فضلا عن المسئوليات والمناشط السياسية الجديدة وغير ذلك من العوامل . ومع ذلك عند مقارنة هذا التدرج الاجتماعى بالتدرج الاجتماعى فى المجتمعات الغربية يتضح أن التباين الطبقى بين الأفريقيين فى مجموعة أقل تميزاً وظهوراً . وعلى أية حال تتكون الطبقة العليا من الأوربيين الذين يتمتعون وحدهم بالكفاءات الضرورية التى تمكنهم من شغل الوظائف العليا أو التى تمكنهم من توجيه وإدارة الصناعة والتجارة ، فهم وحدهم الذين يحصلون على دخول مرتفعة تتناسب مع وظائفهم . أما الطبقة المتوسطة فتتكون من الآسيويين الذين يعيشون فى بعض الموانى القديمة والمراكز التجارية ، وهى

---

(1) Anderson & Ishwaran, op. cit., pp. 84-85

طبقة متعلمة تتكون من أصحاب المهن الحرة والتجا والموظفين . ثم الطبقة الدنيا التى تتكون من أغلب السكان الحضريين الأفريقيين وهم من العمال غير المهرة ومن بعض الحرفيين وصغار التجار . ويعمل هؤلاء على تكوين النقابات العمالية لأنهم يؤمنون بالتقدم ، وإن النقابات هى السبيل الوحيد لرفع أجورهم وتحسين ظروف حياتهم . غير أن هذه الحركة العمالية يعترضها الكثير من العقبات لعل من أهمها وجود التدرج الاجتماعى الدقيق للحرف . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تفكك العمال وعدم تماسكهم مما يعوقهم عن العمل من أجل غايات مشتركة . وإلى جانب ذلك يتجمع العمال ، والمشتغلون بالمهن الحرة ، والموظفون فى هيئات خاصة يعملون على إنشائها لأنهم يدركون ما بينهم من مصالح مشتركة . وكل هذا يوضح أثر المهنة فى عمليات تكوين الطبقات الاجتماعية ، وما يترتب على وجود هذه الطبقات من آثار فى الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

ومن ثم تتكون الجماعات الصناعية الحضرية فى أفريقيا الغربية من عدد من الجماعات الاجتماعية والثقافية المتباينة وبذلك أصبحت هذه المجتمعات الجديدة متغايرة من نواحى متعددة . وحتى الفئات العنصرية التى تضمها هذه المجتمعات كل منها متغايرة تماماً من ناحية الحرف وأساليب الحياة ، فالتباين المهنى والاجتماعى واضح بين الأوربيين إذ يوجد من بينهم الحكام ومديرو المشروعات والمشتغلون بالأعمال الذهنية فضلا عن العمال الفنيين والحرفيين . كذلك الحال بالنسبة للآسيويين الذين يتكونون من الفلاحين وصغار التجار والمشتغلين بالمهن الحرة . أما التباين المهنى بين الأفريقيين فهو ضئيل ولكنه يزداد مع مرور الأيام .

فالمهنة هى إحدى العناصر الهامة فى نظام الطبقة الاجتماعية ويتضح ذلك بصورة جلية من الدراسة التى قام بها وارنر فى جونسفيل ، إذ تبين له أن الوظيفة أو العمل الذى يؤديه الفرد هو الذى يحدد وضعه الطبقى ، فيقول وارنر :

« يدرك سكان المدينة التدرج الاجتماعى فى التسلسل الوظيفى بالمصنع وينعكس هذا التدرج فى الوضع الاجتماعى الذى يحددوه للأسر أو للعمال ، فهم يشيرون إلى عمال المصنع على أنهم يكونون « طبقة العمال » ويضعونهم فى أسفل نظام التدرج تحت مستوى الحرفيين والصناع وكثير من أصحاب المحلات التجارية الصغيرة . وذلك لأنه فى جونسفيل عدداً من الطبقات الاجتماعية ؛ تتكون الطبقة العليا من رجال الأعمال والمهنيين المشهورين . ويكون صغار رجال الأعمال ورؤساء العمال الطبقة المتوسطة . أما العمال العاديون فيكونون الطبقة الدنيا . وتنقسم هذه الطبقة الأخيرة إلى قسمين : الطبقة الدنيا — العليا : وأغلبها من العمال شبه المهرة أو ذوى المهارة المنخفضة . ثم الطبقة الدنيا — الدنيا : وأغلبهم من ذوى المهارة الدنيا — ثم يوجد عدد قليل من عمال المصنع فى الطبقة المتوسطة — الدنيا وهم من العمال المهرة وأشباه المهرة والكتبة — أى أن الكتبة فى مستوى أعلى من مستوى عمال الصناعة وهم جميعاً فى الطبقة المتوسطة الدنيا ، بل إن أغلبهم فى قمة هذه الطبقة ، بينما يكون عمال الصناعة الذين ينتمون للطبقة المتوسطة الدنيا فى مستوى أدنى من مستوى الكتبة .

من الواضح إذن أن معظم عمال المصنع فى الطبقة الدنيا العليا . فإذا كان الشاب طموحاً فإنه عندما يترك المدرسة الثانوية ويلتحق بالمصنع يجب ألا يتعدى مستوى آماله مستوى العامل الماهر — الطبقة الدنيا العليا — وإذا ظل يعمل فى المصنع لا يستطيع أن يطمع فى الحصول على وضع اجتماعى أعلى من الطبقة المتوسطة الدنيا — ويظل هو وأطفاله فى الطبقة الدنيا العليا — تقريباً — التى أتى منها . ولو أن عدداً قليلا من الرجال والنساء سيصبحون من رؤساء العمال إلا أنهم لن يحصلوا على مرتبة فى المجتمع المحلى أعلى من مستوى الطبقة المتوسطة الدنيا[1] .

وطالما أن المهنة هى العنصر الأساسى فى تحديد الطبقة الاجتماعية ، لذلك

---

(1) Warner, op. cit., pp. 109 112.

يقول شنايدر Schneider : إنه لمعرفة أثر الصناعة فى نظام الطبقات لا بد من معرفة تكوين القوى العاملة (١) . ولما كانت كل أسرة تضم فرداً أو أكثر من بين أفراد القوى العاملة لذلك تؤثر القوى العاملة بصورة مباشرة وغير مباشرة فى الغالبية العظمى من السكان . ويمكن الاعتماد على المعلومات التى نجمعها عن القوى العاملة لمعرفة نظام الطبقات الاجتماعية فى المجتمع العام وذلك بدراسة القوى العاملة فى غير قطاع الزراعة على أساس أنماط العلاقات الاجتماعية الرسمية فى العمل، أى معرفة عدد الأفراد الذين يعملون لدى الآخرين وعدد الأفراد الذين يعملون لحسابهم، ثم دراسة الذين يعملون لدى الآخرين فى قطاع الصناعة بالذات ويحصلون على أجور ومرتبات . ويساعد هذا التكوين المهنى للمجتمع على تكوين صورة عامة عن البناء الطبقى إلى حد اعتماده على المهنة — وأثر الصناعة فى هذا البناء (٢) .

وقسم شنايدر البناء الطبقى للولايات المتحدة إلى ثلاث هى : الطبقة الوسطى ، وطبقة العمال ، وطبقة المزارعين . وتتكون الطبقة الوسطى من المهنيين وأنصاف المهنيين والملاك والمديرين والموظفين والكتبة وما شابه ذلك من أعمال؛ والباعة من الرجال والنساء . أما طبقة العمال فتتكون من : الحرفيين ورؤساء العمال وما شابه ذلك ؛ وعمال الخدمات المنزلية ، والعمال الذين يعملون بالخدمات فيما عدا الخدمات المنزلية ، والعمال الآخرين فيما عدا الذين يعملون فى المزارع والمناجم . والمعيار الذى استخدمه شنايدر Schneider فى هذا التصنيف يتفق مع تقسيم المهن إلى : مهن تتصل بالمواد غير العضوية ومهن تهتم بالأفكار أو الناس الآخرين ومهن تتصل بإنتاج المواد العضوية (٣) .

ويضيف شنايدر إلى ذلك أنه لمعرفة أثر الصناعه فى البناء الطبقى لا بد

---

(١) القوى العاملة هى ذلك الجزء من السكان الذى يعمل فى النشاط الاقتصادى .

(2) Schneider, op. cit., p. 376.

(3) Ibid., pp. 377-278.

من معرفة الفئات المهنية التى تضمها الصناعة ثم مقارنة عدد العمال الذين يعملون فى هذه المهن بعدد الأفراد الذين تضمهم طبقة العمال بصفة عامة[١] .

وتؤثر الصناعة فى البناء الطبقى للمجتمع المحلى إلى جانب تأثيرها فى البناء الطبقى للمجتمع القومى لأن وجود أحد المصانع فى المجتمع المحلى قد يتيح فرص العمل لعدد كبير من سكانه ، وبذلك يتأثر البناء الطبقى لهذا المجتمع . ففى الدراسة التى قام بها لينـد Lynd وزوجته فى ميدلتون Middletown تبين أن طبقة العمال فى هذه المدينة تعتمد فى حياتها على الصناعة إلى حد كبير ،إلى جانب وجود عدد صغير من المنظمين والمديرين الذين يعملون فى الصناعة والذين يشغلون الفئات العليا من سلم التدرج الاجتماعى[٢] .

وقد تحدث التغيرات التكنولوجية فى إحدى الصناعات آثاراً معينة فى النظام الطبقى بالمجتمع المحلى — وقد تغير من هذا النظام كلية . ومثال ذلك ما حدث فى مدينة يانكى بعد ميكنة صناعة الأحذية .

لقد كانت صناعة الأحذية صناعة يدوية تعتمد على المهارة التى يكتسبها العمال من مزالة هذه الحرفة، وعلى ذلك كانت المهارات تترتب فى نظام تسلسلى، وكان العامل عندما يبدأ حياته فى هذه الصناعة يزاول الأعمال التى لا تتطلب مهارة ثم يعد نفسه للقيام بالأعمال التى تتطلب مهارة ومع تقدمه فى العمر تزداد مهارته وخبرته ، ومن ثم يساهم فى تعليم التلاميذ الصناعيين أصول هذه الصناعة والمهارات التى يجب أن يتزود بها العامل حتى يكون ماهراً .

إن تسلسل المهارات فى صناعة الأحذية الذى نظم علاقات العمل ، وحدد أسلوب الحياة ، كان يعتمد على نظام مراتب العمر age-grade system لقد كان للعامل مكان خاص فى المجتمع وكان عليه القيام بمسئوليات والتزامات

(1) Ibid., p. 378.

(2) Robert lynd & Helen lynd, Middletown in yransition, Harcowt, Brace & Co., Now York, 1937, pp. 25-34, 74-101.

معينة التى كانت بدورها تمنحه حقوقاً وامتيازات معينة — هذه المسئوليات والحقوق هى التى تحدد سلوكه وكل القيم التى يسير عليها هذا السلوك . وبذلك أصبح عضواً فى الزماله أو الإخوة الشرقية honorable fraternity التى تجمع هؤلاء الذين يصنعون الأحذية . وفى هذا النظام يتشابك ويترابط العمال والمديرون ويتمسكون جميعاً بمجموعة من القيم .

وكان التلميذ الصناعى يتعلم كيف يحترم رئيسه لما له من مهارة ، كما كان يتعلم كيف يحترم نفسه ، وكيف يشعر بالأمن فى العمل . وكان هذا الشعور قوياً لأنه تعلم كيف يحترم عمله ولأنه كان عضواً فى جماعة من الإخوة الذكور التى تقوم على مراتب العمر . وهؤلاء الإخوة مثله تماماً قضوا حياتهم يكتسبون المعارف والمهارات التى تتطلبها صناعة الأحذية . وهو إلى جانب ذلك يشعر بالحرية المطلقة والاستقلال والحكم الذاتى ويقضى حياته كلها يكتسب الفضيلة والمكانة والاحترام . وكلما تقدم به العمر يتعلم وتزداد مهارته ويرتقى السلم الاقتصادى ويصعد إلى أعلى .

ولكن بعد استخدام الآلات فى صناعة الأحذية لم يعد لتسلسل المهارات أية ضرورة ؛ فتلاشى كل بناء مراتب العمر الذى تعتمد عليه هذه الصناعة . ومن ثم اختفى أسلوب الحياة الذى كان سائداً . غير أن عمال صناعة الأحذية تعلموا منذ الصغر أن التمسك بأخلاقيات الطبقة المتوسطة يجعلهم يحصلون على النجاح المادى ، ولذلك ثاروا وقاموا بالإضراب عندما وجدوا أن آمالهم بعيدة المنال . ولذلك كان انهيار تسلسل المهارات مع ما ترتب عليه من اختفاء بناء مراتب العمر قوة كبيرة ساهمت فى قيام الإضراب .

ويوضح سميث Smith أن التغيرات التى حدثت فى نظام الطبقات الاجتماعية فى مدينة نيوانجلندا New England إنما نشأت عن توسيع مصنع النسيج بالمدينة . لقد تغيرت العمليات الفنية المستخدمة فى صناعة القماش وأدخلت تعديلات هامة فى تنظيم العمال بإلغاء الأعمال التى كانوا يؤدونها فى عملية

النسيج . فقد كان عامل النسيج مسئولا مسئولية كاملة عن النول ، فيقوم بتنظيفه ويضع « بوبينات المكوك » فى أماكنها بالنول ويربط أطراف خيوط الغزل ببعضها ويصلح من عيوب القماش ثم يقوم بإصلاح ما يحدث فى النول من تلف وغيره . ولكن بعد إدخال التحسينات الميكانيكية أصبح فى مقدور العامل ملاحظة عدد من الأنوال أكبر مما كان من قبل ، ومن ثم أصبح يقضى وقتاً أقل فى العمل الذى يتطلب مهارة . أى ازداد الوقت الذى يقضيه العامل فى أداء الأعمال التى لا تتطلب مهارة . وهكذا أصبح مصنع النسيج يحتاج إلى عدد كبير من العمال غير المهرة وبدأ فى استخدام هؤلاء العمال مما دفع بالعمال المهرة إلى شغل الوظائف التى لا تتطلب مهارة .

كما أدت التحسينات الميكانيكية وترشيد العمل إلى ازدياد طلب مصانع النسيج على الفنيين المتخصصين من خريجى كليات الجامعة من ناحية وإلى ازدياد الطلب على المشرفين بدلا من العمال المهرة من ناحية أخرى . وفى نفس الوقت ازداد تعيين كبار المديرين من بين الفنيين الذين تعلموا فى الجامعة . وبذلك قلت الفرص المتاحة للعمال لشغل وظائف المديرين . وهؤلاء المديرون الذين تخرجوا من الجامعة لا يكونون سوى قدر ضئيل من العلاقات مع العمال وقد لا يكونون معهم أية علاقات على الإطلاق سواء فى المصنع أو فى المجتمع المحلى . وقد ترتب على كل هذه التغيرات ازدياد الاختلافات بين العمال والإدارة ، وبذلك قلت الأهداف المشتركة التى تجمع بين أفراد المجتمع الواحد ، كما قلت مساهمتهم فى الحياة العامة . وأصبح التعليم هو الطريق الرئيسى الذى يستطيع الإنسان بفضله الوصول إلى المناصب الإدارية ولم يعد للخبرة التى يكتسبها الإنسان فى أثناء العمل قيمة كبيرة . وبذلك تنشأ الفروق الطبقية فى المجتمع فى أغلب الأحوال — عن التغيرات التى تحدث فى التنظيم الصناعى لأن المسائل الاجتماعية والسياسية فى المدينة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتكوين التنظيمى للصناعة وتتأثر بما يحدث بها من تغيرات[1] .

---

(1) Miller & Form, op. cit., p. 802.

(ب) أثر الصناعة فى المنزلة الاجتماعية :

والمعيار الثانى الذى يقوم عليه التدرج الاجتماعى فى رأى فيبر — هو المنزلة الاجتماعية التى تقوم على أساسين هما الشرف الاجتماعى sooal honour والمكانة prestige . وعلى أساس هذين المعيارين يمكن توزيع الأفراد فى تسلسل المنزلة الاجتماعية، ومن ثم ينشأ التباين بينهم من ناحية القوة الاجتماعية .غير أن تقييم كل من المكانة والشرف الاجتماعى يعتمد على مقياس عام تقبله الجماعة ، أى أن أحكام أو تقييم المنزلة الاجتماعية تتطلب الاتفاق بين أعضاء الجماعة ، ومن ثم لا بد من وجود معايير اجتماعية تحكم سلوك أعضاء الجماعة .

ويوضح شنايدر Schneider ذلك بقوله : إن الأفراد قد يشتغلون بمهنة ذات مكانة عالية أو قد ينتمون لأسرة ذات شأن رفيع أو قد يتصفون بمواهب غير عادية ، أو قد يكون لهم أسلوب حياة خاص بهم يفضله ويتمناه غيرهم من الناس . وعندما توجد جماعة من الأفراد يتشابهون من ناحية الشرف الاجتماعى على أساس معيار أو أكثر من هذه المعايير أو على أساس أى معيار آخر لم نذكره، فإننا نتكلم عن« جماعة المنزلة الاجتماعية »، أى تقوم جماعة المنزلة على أساس تعريفات ذاتية . ويتضمن جوهر نظام المنزلة الاجتماعية ترتيب أعضاء المجتمع طبقاً لمعيار محدد ، وهذا النظام لا يمثل قسما من أقسام المجتمع ولكنه بالأحرى ترتيب للأوضاع التى يشغلها أفراد المجتمع تبعاً لعدد من العوامل بما فى ذلك العوامل الاقتصادية[1] .

وبذلك يمكن ترتيب الأوضاع على أساس المهنة باعتبار أن هذه المهنة مشرفة وتلك المهنة غير مشرفة ، كما يمكن ترتيب الأوضاع على أساس أسلوب الحياة باعتبار سمعة هذا الأسلوب طيبة وسمعة ذلك الأسلوب غير طيبة ، وهكذا . . .

ولكن القول بأن المنزلة الاجتماعية قائمة على أساس تعريفات ذاتية ليس

---

(1) Schneider, op. cit., p. 374.

معناه أنها أقل واقعية من الطبقة لأنه فى الحقيقة قد تضم جماعة المنزلة أفرادا من أوضاع طبقية مختلفة ، ومن ثم لا يوجد معيار لكى نقول على أساسه إن إحداهما أكثر واقعية من الأخرى . ثم إن المنزلة والطبقة تتفقان فى أغلب الأحوال ، إذ يقول فيبر إن تميزات المنزلة الاجتماعية انعكاسات للتميزات الطبقية ؛ فالعمال لا يكونون طبقة متميزة فى المجتمع فحسب ولكنهم إلى جانب ذلك يؤدون أدواراً مهنية يترتب عليها أن يكونوا متماثلين من ناحية المكانة الاجتماعية . كذلك الذين يحوزون قدراً كبيراً من الثروة أو الملكية لا يكونون طبقة متميزة فحسب ، ولكنهم يكونون أيضاً جماعة منزلية اجتماعية محددة تماماً فى أغلب الأحيان . « وقد أدى هذا الاتفاق بين الطبقة والمنزلة إلى غموض هذين المصطلحين ، وإلى اللبس بينهما ، حتى أن البعض يجعل الاختلافات الطبقية مجرد اختلافات فى المنزلة أو يحول الاختلافات فى المنزلة إلى اختلافات طبقية »[1] .

وبرغم هذا الاتفاق بين نظامى الطبقة والمنزلة الاجتماعية إلا أنهما يتميزان عن بعضهما بوضوح تام . ومما يدل على ذلك إن أفراد إحدى الطبقات الاجتماعية التى تقوم على حيازة الملكية قد ينتمون إلى جماعات منزلة اجتماعية مختلفة على أساس انتمائهم لأسر ذات رتب متباينة ، والأفراد الذين ينتمون لطبقات اقتصادية مختلفة قد يكونون أعضاء فى جماعة منزلة واحدة . وفضلا عن ذلك ليس من الضرورى وجود علاقة بين أوضاع المنزلة والطبقة ، كما أنه ليس من الضرورى أن تكون الملكية شرطاً للحصول على المنزلة الاجتماعية ؛ ومما يوضح ذلك أن بعض الأفراد قد فقدوا ثرواتهم وليست لهم أية ميزة اقتصادية وأصبحوا معوزين ، ومع ذلك ما زالوا يحتفظون بمنزلتهم الاجتماعية العالية وذلك بسبب أوضاعهم الأسرية العالية . وفى نفس الوقت قد يوجد الرجل الثرى الذى لا يعترف به المجتمع المحلى الذى يعيش فيه ، أى أن منزلته الاجتماعية منخفضة ، وإلى جانب ذلك يوجد لبعض الأفراد أوضاع مكانة

(1) Schneider, op. cit., p. 375.

لا تتناسب مع طبقاتهم الاقتصادية، مثل الموظفين الكتابيين الذين يحصلون على دخول لا تختلف عن دخول العمال ، ولكنهم يشغلون مكانة اجتماعية أعلى ، وذلك مثل أصحاب الياقات البيضاء . وبذلك يمكن التمييز والفصل بين الطبقات وجماعات المنزلة الاجتماعية . إذ تتميز جماعات المنزلة بأساليب الحياة المختلفة التى تعكس الاختلافات فى المكانة ، كما تتميز بالتعليم الرسمى ومكانة الأسرة أو المهنة . ويعتبر كل معيار من هذه المعايير أساساً للتعبير عن أساليب الحياة المختلفة التى تميز بين الفئات الاجتماعية فى المجتمع . ويوجد بين الأفراد الذين من منزلة اجتماعية واحدة تفاعل اجتماعى حر غير مقيد . وفى نفس الوقت يميل هؤلاء الأفراد إلى تحديد وتقييد التفاعل بينهم وبين الأفراد الآخرين الذين من أوضاع المنزلة الاجتماعية الأقل، أى تسعى جماعات المنزلة إلى احتكار السلع وفرص الحياة والرموز التى تكسبهم الشرف الاجتماعى من أجل زيادة البعد الاجتماعى بينها وبين الجماعات الأخرى . وبذلك قد تحاول بعض جماعات المنزلة الاجتماعية العليا منع انضمام أعضاء جدد إليها ، وإذا نجحت هذه المحاولة يتحول نظام الطبقة المفتوح إلى نظام طائفى عن طريق القانون والتقاليد الاجتماعية ، وفى هذه الحالة لا يكون للمعيار الاقتصادى أية أهمية .

وحتى عندما يتفق وضع المنزلة الاجتماعية مع الوضع الطبقى كما هو الحال بالنسبة للعمال ، إلا أن لكل منهما آثاره النفسية والأيدلوجية المتميزة ، وهذا ما يعطى لكل مبدأ من هذين المبدأين معناه وأهميته . ولذلك يجب ألا نتجاهل النتائج المختلفة التى تترتب على كل منهما فقد يستجيب أحد العمال لوضع منزلته الاجتماعية الدنيا بالاهتمام بتعليم أطفاله ، وقد يساهم عامل آخر فى النشاط السياسى أو الاقتصادى . كذلك لا بد من التمييز بين فعل (سلوك) وأيدولوجية صاحب المصانع أو المهندس من ناحية وفعل (سلوك) وأيدولوجية الفرد ذى المنزلة الاجتماعية العليا من ناحية أخرى حتى وإن كانا شخصاً واحداً .

وتأثير الصناعة فى المنزلة الاجتماعية أضعف من تأثيرها فى الطبقة الاجتماعية ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من العوامل التى تحدد المركز الاجتماعى . وإذا كان المركز الاجتماعى يتحدد تبعاً للتقدير الاجتماعى للشرف سواء أكان هذا التقدير سلبيًّا أم إيجابيًّا ، يترتب على ذلك أن هناك عوامل كثيرة تعمل على تحديده . فإلى جانب القوة الاقتصادية وغير الاقتصادية توجد عوامل أخرى مثل استهلاك السلع والتعليم والأسرة فضلا عن السلالة والقومية والجنس والعمر والتعليم والأسرة والملكية، غير أن المهنة من أهم العوامل التى تؤثر فى المنزلة الاجتماعية فى كل من المجتمع المحلى والمصنع [١] .

قد يكون تأثير الصناعة فى نظام التدرج الاجتماعى تأثيراً مباشراً بفضل ما لها من قوة وسلطة اقتصادية وقد يكون تأثيرها غير مباشر عن طريق تحول المركز الاجتماعى للشخص فى الصناعة إلى مركز اجتماعى فى المجتمع المحلى ، وعن طريق تأثير موقف الفرد فى سوق العمل — أى دخله الذى يحصل عليه من الصناعة — فى أسلوب حياته [٢] .

وقد أوضحت عدة دراسات فى كل من بريطانيا وأمريكا اتجاه الناس إلى وضع أنفسهم فى طبقة اجتماعية أعلى أو أدنى من التقدير الرسمى لمهنهم أو من تقدير الباحث الذى يجرى المقابلة . وتعكس هذه الأحكام الذاتية رغبة بعض الأفراد فى وضع أنفسهم فى فئة اجتماعية غير الفئة التى تحددها لهم المهن التى يعملون بها [٣] .

وقد اهتمت ثلاث دراسات حديثة بإلقاء الضوء على العوامل التى أدت

---

(1) Miller & Form, op. cit., p. 368.

(2) Parker & others, op. cit., p. 55.

(3) Loc. cit.

ببعض الناس إلى تأكيد وضعهم الطبقى والتى أدت بالبعض الآخر إلى تأكيد منزلتهم الاجتماعية .

وأولى هذه الدراسات تلك التى قام بها لوكوود Iockwood عن العمال ذوى المعاطف السوداء Blackcoated workres فقد تبين له أنه على الرغم من اعتبار الكتبة من طبقة البروليتاريا إلا أنهم يضعون أنفسهم فى الطبقة المتوسطة ويرجع ذلك إلى أن موقف الكاتب فى العمل أكثر أهمية من الدخل الذى يحصل عليه فى تحديد وضعه الطبقى وتكوين اتجاهه السلبى نحو الحركة النقابية . ثم درس جولد ثورب goldth orpe ولوكوود Lockrwood ظاهرة ثراء طبقة العمال Workuig - class affluence ولاحظ الباحثان ما حدث فى حياة طبقة العمال من تغيرات اقتصادية من ناحية وتغيرات فى العلاقات الاجتماعية والمعايير التى تتحكم فيها من ناحية أخرى . واستنتج هذان الباحثان أنه بالرغم من التقدم الاقتصادى الذى أحرزته طبقة العمال بالنسبة للطبقة المتوسطة إلا أن الهوة بين الطبقتين مازالت كبيرة [١] .

ويتضح من ذلك أن التدرج الاجتماعى على أساس الطبقة الاجتماعية يقوم على معيار موضوعى بينما التدرج الاجتماعى على أساس المنزلة الاجتماعية يعتمد على معيار ذاتى ، لأنه يهتم بمراتب Gradatois غير اقتصادية نوعاً ما ، وهذه المراتب لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية . لأن المنزلة الاجتماعية تتوقف على عدد كبير من العوامل الاجتماعية .

وقد نشأ نظام التخصص عن الثورة الصناعية ، وبدلا من أن يعمل الفرد فى كل الحرف أصبح متخصصاً فى حرفة معينة ، وقد نشأت أعمال كثيرة مع قيام التخصص فى الصناعة والزراعة ، كما نشأت عدة اتجاهات مهنية [٢] . وإذا كانت المهنة مجموعة من مناشط متكررة ومقننة ينشأ عنها بصورة تلقائية اتجاهات معينة إزاء الحياة . لأن أى أسلوب من العمل

(1) Ibid., pp. 55-56.

(2) Bogardus, Sociology, Macmillan, New York, 1954, p. 167.

والتفكير يجعل الانتباه يتركز حول أشياء وقيم معينة ، كما ينتج السعى المستمر وراء القيم – ميولا أو اتجاهات نحو العمل ، وهكذا يكون لكل مهنة اتجاهها المميز وقيمها الخاصة بها . ومن ثم فإن الاتجاه هو طريقة يكتسبها الفرد من العمل الذى يقوم به ومن اهتمامه بإحدى القيم الموجودة فى المجتمع أثناء سعيه وراء رزقه . والاتجاه المهنى من ناحية أخرى ميل متخصص ينشأ عن المهارة فى ميدان محدود ومعقد للغاية من ميادين النشاط الاقتصادى .

وبذلك تختلف المهن عن بعضها من ناحية المكانة الاجتماعية فالمهن التى تدر على أصحابها أعظم قدر من المال تجعل لهم فى بعض الأحيان – أعلى مكانة اجتماعية بينما بعض المهن ولو انها تستلزم الكثير من الجهد والمشقة إلا أنها تدر أجراً منخفضاً وتجعل لصاحبها مكانة منخفضة نسبيًّا .

ولذلك اهتمت الأبحاث بتباين المراكز الاجتماعية للمهن وبدأت فى قياس المنزلة الاجتماعية لكل مهنة . ويرجع ذلك إلى الاهتمام بوصف بناء التدرج الاجتماعى – لأن الاختلافات فى المنزلة الاجتماعية للمهن هى التى تحدد التدرج الاجتماعى فى المجتمع . ويستخدم الباحثون عدداً كبيراً من المعايير فى تحديد المنزلة الاجتماعية للمهن ومن بين هذه المعايير الاختلاف بينهما من ناحية الهيبة أو المكانة .

ومن المحاولات التى بذلت لتصنيف المهن تصنيفاً رأسيًّا فى الولايات المتحدة تلك المحاولة التى قام بها برت S. H. Britt وعدلها بوجاردس Bohordus وكان تصنيف المهن من أعلى إلى أسفل على النحو التالى :

١ – رجال البنوك والمشروعات الكبيرة . ٢ – المهنيون والموظفون .

٣ – الباعة والعمال والكتابيون . ٤ – العمال المهرة .

٥ – الفلاحون . ٦ العمال شبه المهرة . ٧ – العمال غير المهرة[1] .

وقد أجرى عدد من الدراسات عن مكانة المهن ، منها ما قام به

(1) Loc. cit.

ستيفنسون T. H. E. Stevenson الذى رتب المهن فى إنجلترا عام ١٩١١ وهو أول باحث ربط مراتب الجماعات المهنية فى المجتمع الصناعى واستخدم المرتبة كمعيار لهذا الترتيب . كذلك درس جورج كونتس George Countos المنزلة الاجتماعية للمهن ، وتعتبر دراسته أول محاولة لقياس مكانة المهن . وتحتل مكاناً مرموقاً فيما كتب عن التدرج الاجتماعى حتى أنها تستخدم كنموذج لعدد كبير من الدراسات . وتشتمل الدراسة التى قام بها كونتس على أن ست جماعات من طلبة المدارس الثانوية وطلبة الجامعة والمدرسين فى منيسوتا Minnesota وكونكتكت Connecticut قامت بترتيب ٤٥ مهنة طبقاً للموقف الاجتماعى لكل مهنة من وجهة نظر المجتمع . وقد تبين لكونتس وجود معامل ارتباط قدره ٠,٩ أو أكثر بين ترتيب أية جماعة وترتيب أية جماعة أخرى . كما وجد أن المتغيرات التى ترجع للأسرة ذات أثر ضئيل فى ترتيب المهن [١] .

ومن أشهر المحاولات لتصنيف المهن تبعاً لمنزلة اقتصادية اجتماعية تلك المحاولة التى قام بها ألبا إدواردز Alba Edwards التى استخدمت فى التعداد السادس عشر فى الولايات المتحدة وكان تصنيفه كالآتى : (١) المهنيون وأشباه المهنيين .(٢) الملاك والمديرون . (٣) الكتبة والباعة . (٤) رؤساء العمال والعمال المهرة . (٥) عمال تشغيل الآلات والتلاميذ الصناعيون والعمال شبه المهرة . (٦) العمال غير المهرة . ويعتمد هذا التصنيف على المهارة والمنزلة الاجتماعية والوضع الاقتصادى [٢] .

كذلك بذلت المحاولات لترتيب بعض المهن تبعاً لمقياس المكانة ، ومن أشهر هذه المحاولات ما قام به مافوس سميث Maphus Smiths الذى رتب مائة مهنة . وفى معظم هذه الدراسات كانت أعلى مكانة للمهنيين وخاصة

(1) Miller & Form, op. cit., p. 368.

(2) Loc. cit.

لذوى المهن الحرة ــ كذلك كانت المنزلة العليا لأصحاب المشروعات الكبيرة والمديرين التنفيذيين والأفراد ذوى القدرات الإشرافية ، وبعد ذلك يأتى صغار رجال الأعمال وذوى الياقات البيضاء . ويبدو أن الذين يعملون مع الناس والأوراق والأفكار يكونون جماعة منزلة عليا تتميز عن العمال اليدويين أو طبقة العمال ، ولذلك يدرك الكاتب فى المصنع أن منزلته أسمى من منزلة العامل اليدوى الماهر .

وأثناء عملية التجديد فى المجتمعات النامية ، تنشأ مفاهيم جديدة عن المكانة الاجتماعية ، مما يؤدى إلى ترتيب المهن بعضها فوق بعض . فقد لاحظت إكزيدياس Xydias وجود فكرة المكانة الاجتماعية للمهن عند الأطفال الإفريقيين فى ستانلى فيل Stanlyville وهى مدينة صناعية بالكونغو . وهؤلاء الأطفال إن لم يكونوا قد ولدوا فى قرى قبلية فهم من آباء هاجروا إلى المدينة من هذه القرى . وقد وجدت أن ٥١٪ من صبيان المدارس الابتدائية يرغبون فى أن يكونوا عمالا مهرة بينما ٢٤٪ منهم يرغبون فى أن يكونوا كتبة . أما بالنسبة للفتيات فقد وجدت إكزيدياس أن ٥٤٪ منهم يرغبن فى العمل كخياطات و ٢١٪ منهن ترغبن فى أن تصبحن مدرسات . ومن ذلك يتبين أن اتجاهات الأطفال نحو المهن اتجاهات حضرية صناعية[1] .

وقد حصل كليمنت Clemént الذى اشترك فى مشروع ستانلى فيل على تقديرات المكانة بالنسبة لـ ٢١ مهنة فى هذه المدينة .

وقد أجرى المقابلات مع العمال الذكور فحسب ووصل إلى هذا الترتيب (١) الكاتب . (٢) المعلم . (٣) الميكانيكى . (٤) صاحب الحانوت . (٥) سائق الأتوبيس . (٦) الخياط . (٧) صانع الأحذية . (٨) المزارع الصغير . (٩) رئيس الباعة . (١٠) رئيس العمال . (١١) الخادم فى المنزل . (١٢) العامل غير الماهر .

---

(1) N. Xydias, section B., in Daryll Forde, op. cit.

وهذه المهن جميعها فى إمكان العامل الإفريقى الاشتغال بها فى مدينة إفريقية تسودها الثقافة الأوربية . وقد وجد كلمنت أن هذه المهن تنقسم إلى ثلاث فئات اجتماعية الأولى وتشتمل على: المدرس والكاتب والميكانيكى . الثانية وتشتمل على: صاحب الحانوت والسائق والخياط وصانع الأحذية . وتتكون الفئة الثالثة من المهن الخمس الباقية . وقد وجد أن العمال فى هذه المهن يميلون إلى اختيار أصدقائهم من نفس الجماعة التى ينتمون إليها أو يميلون إلى تكوين صداقات مع أفراد من جماعات أعلى . ثم أوضح العوامل التى تشكل اتجاهات الأفراد نحو المهن المختلفة كالآتى :

١ ــ العمل الكتابى أسمى من العمل اليدوى لأن الفرد الذى يزاول الأعمال الكتابية يستطيع ارتقاء السلم الاقتصادى والاجتماعى دون أن يصادفه الكثير من العقبات .

٢ ــ عمل الفرد لحسابه أسمى من العمل لمدى الغير .

٣ ــ العمل النظيف أكثر احتراماً من العمل الذى يتسبب فى القذارة .

٤ ــ يفضل الناس العمل فى المشروعات الكبيرة عن العمل فى المشروعات الصغيرة ولكن لا ينطبق هذا على عمال الزراعة .

٥ ــ الخدمات الشخصية تحط من قدر الشخص ومن الأفضل فى رأى الناس أن يعمل المرء فى إحدى المشروعات بدلا من العمل فى خدمة فرد آخر[١] .

والفكرة القائمة من وراء هذه الدراسات عن المركز الاجتماعى المهنى أن المهن يمكن قياسها أى يمكن وضعها فى أعلى أو فى أسفل مقياس واحد تبعاً لمنزلتها الاجتماعية . ولكن كما يشير ريس Reiss أن الرتب المهنية التى تنتج عن عملية التقدير لا تكون مقياساً ذا بعد واحد لكل المهن . وفى الواقع أن المركز الاجتماعى ظاهرة ذات أبعاد مختلفة ، أى أنه يوجد أكثر من بعد واحد لكل من المؤشرات التقليدية للمركز الاجتماعى[٢] .

(1) A.J. Reiss, Occupations & Social Status, glencoe - Free Press, 1961. Pierre Clément, sectioni C, in Ibid.

(2) Anderson, The Urban Community.

ومن أسباب عدم الاتفاق التام حول المنزلة الاجتماعية للمهن أنها قد تكون طريقاً واحداً فقط لتصنيف المهن وهو الطريق الرأسى ، إذ توجد طرق أخرى للتصنيف – وقد اقترح موريس Morris ومورفى Murpy مصطلح « Situs » لوصف التصنيف الأفقى للمهن ، استخدام فئات وظيفية ذات قيم متساوية لإمكان تقدير الأثر النسبى لنوع العمل فضلا عن الأثر النسبى للطبقة والمركز الاجتماعى فى الاتجاهات والسلوك (١) .

ويمكن تفسير الاختلاف بين الأحكام التى نصدرها على المراكز الاجتماعية للمهن بتحليل الأسس المختلفة التى يقوم عليها المركز الاجتماعى . وقد تبين أن المركز الاجتماعى للمهنة يتحدد تبعاً لما تحققه هذه المهنة من إشباع اقتصادى أو نفسى وتبعاً لما لها من احترام أو سلطة ، وبذلك يوجد أربعة أسس تقوم عليها المنزلة الاجتماعية للمهن . وقد تكون هذه الأسس متشابهة أو قد تكون مختلفة بالنسبة للفرد الواحد . فقد يحصل الفرد على دخل مرتفع ومع ذلك قد لا يكون له أى احترام أو سلطة ، أو قد يحصل على إشباع نفسى رغم ضآلة دخله وهكذا . فإذا كان المركز الاجتماعى للفرد منخفضاً فى ناحية من هذه النواحى الأربعة فإنه ولا شك سيشعر بحرمان نسبى ويؤدى هذا الحرمان إلى أن يبذل كل جهده لكى ترتفع منزلته الاجتماعية من النواحى الأخرى ، وبذلك يوجد الاتفاق أو الائتلاف بين مراكزه الاجتماعية من النواحى الأربعة .

ولكن هل هذا التغاير فى كل المراكز الاجتماعية داخل بيئة العمل ينتقل إلى الحياة خارج هذه البيئة ؟ . ولقد تبين أن الوظيفة ذات المركز الاجتماعى المرتفع يمكن أن تساعد صاحبها على الاشتراك فى الأندية أو الهيئات الاجتماعية ، وبذلك يحظى بمركز اجتماعى مرتفع فى المجتمع غير أن صاحب المهنة ذات المركز الاجتماعى المنخفض قد يحاول الحصول على مركز اجتماعى مرتفع

(1) Parker & others, op, cit., pp. 57-58,

فى المجتمع المحلى بأن يقوم بأنشطة لا تتعلق بالعمل وذلك بأن يشترك فى الأنشطة الدينية أو السياسية أو غيرها من الأنشطة الموجودة فى المجتمع [١].

ولما كان المركز الاجتماعى للمهنة يتحدد تبعاً لمقدار الدخل الذى يمكن الحصول عليه من أداء هذا الدور المهنى ، وتبعاً لمستوى التعليم المتخصص الذى يتطلبه هذا الأداء . لذلك فإنه فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يكون المستوى التعليمى لعمال الصناعة أعلى من المستوى التعليمى لعمال الزراعة . وبذلك تكون المنزلة الاجتماعية للفئة الأولى أعلى من المنزلة الاجتماعية للفئة الثانية . وفى هذا المجتمع الصناعى يكون لأصحاب الأعمال الصناعية أعلى منزلة اجتماعية . لكن المديرين وبعض الفنيين قد يشغلون أيضاً أوضاع المنزلة الاجتماعية العليا . ويشغل معظم الفنيين وذوى الياقات البيضاء ورؤساء العمال وبعض العمال المهرة أوضاع المنزلة الاجتماعية المتوسطة بينما يشغل العمال المهرة وغير المهرة أوضاع المنزلة الاجتماعية الدنيا فى المجتمع المحلى . وبذلك تتفق إلى حد ما الأوضاع الطبقية للملاك والمديرين من ناحية والعمال من ناحية أخرى مع أوضاعهم فى مقياس المنزلة الاجتماعية [٢] كذلك وجد هولنجشد Hollnigshead أن أصحاب الصناعات المحلية يكونون جماعة المنزلة الاجتماعية العليا بينما يكون العاملون الفئات الثلاث الدنيا [٣] .

وهكذا على المستوى القومى وعلى مستوى المجتمع المحلى يوجد بين المهن الصناعية ونظام المنزلة الاجتماعية علاقات متبادلة لأن الصناعة إحدى المصادر الرئيسية للمهن وهى فى نفس الوقت إحدى المصادر الرئيسية للمنزلة الاجتماعية فى المجتمع المحلى [٤] .

---

(1) Ibid., p. 58.

(2) Schneidr, op. cit., p. 380.

(3) Ibid., p. 381.

(4) Ibid., p. 382.

حـ – أثر الصناعة فى القوة السياسية :

وإلى جانب هذين البعدين : الطبقة الاجتماعية والمنزلة الاجتماعية يضيف ماكس فيبر بعداً ثالثاً هو القوة السياسية . والقوة هى العنصر الأساسى فى النظام السياسى وينشأ عنها أحزاب أو جماعات سياسية منفصلة عن بعضها . ويعتمد النظام السياسى على أفعال المجتمع المحلى فهو لا يوجد إلا فى مجتمع وذلك مثل نظام المنزلة الاجتماعية . كذلك يعتمد النظام السياسى على وجود بيروقراطيات سياسية (أحزاب) إلى جانب البيروقراطيات الحكومية . وتستخدم الأحزاب أساليب معينة للوصول إلى أهدافها وتتوقف درجة نجاحها فى ذلك على مالها من قوة أى على وضعها فى التسلسل السياسى .

وترتبط القوة السياسية ارتباطاً قوياً بكل من التسلسل الطبقى وتسلسل المراكز الاجتماعية ومن ثم فالعلاقة بين الأبعاد الثلاث : الطبقة والمنزلة والحزب ، علاقة وثيقة كما أنها علاقة وظيفية . فالأحزاب قد تمثل مصالح طبقة اجتماعية أو جماعة منزلة اجتماعية . غير أن فيبر يفصل بين هذه الأبعاد الثلاث فى دراسته من أجل تعيين الأفراد الذين لهم القوة فى المجتمع لأنه فى بعض الأحيان قد لا يكون لهم وضعاً مرتفعاً فى نظام المنزلة أو فى نظام الطبقة ، ومثال ذلك رئيس الحى فى المدينة الأمريكية الذى يمارس ما له من سلطات فى اتخاذ القرارات السياسية فى المجتمع المحلى رغم أنه ليس له مكانة عالية فى نظر الأفراد كما لا يمتلك بالضرورة قدراً كبيراً من الثروة لأن القوة السياسية هى الهدف الذى يسعى إليه . كما أن هذا التمييز بين الأبعاد الثلاثة يساعد على تحديد نمط القوة التى يستخدمها الفرد والهدف الذى من أجله يستخدمها . فقد لاحظ فيبر أن رئيس الحى أو رئيس الحزب قد يحاول فى بعض الظروف استغلال قوته السياسية للحصول على امتياز اقتصادى أو امتياز اجتماعى . ولكن من ناحية أخرى اعترف فيبر أن القوة الاقتصادية تحمل معها امتيازات سياسية خاصة ، ومثال ذلك أن أصحاب

الشركات أصبحوا يهتمون بالسياسة بسبب مالهم من قوة اقتصادية كما أنهم يحاولون السيطرة على الحكومة أو التأثير فيها من أجل تحقيق مصالحهم الاقتصادية . ومن ثم فإن اتجاه القوة من المجال الاقتصادى إلى المجال السياسى خاصية من خصائص المجتمع الصناعى .

وعندما انتشرت الصناعة اضطرت أعداد متزايدة من السكان إلى العمل لدى الآخرين ومن ثم نشأت مشاكل توزيع القوة السياسية وذلك لأنه ينشأ عن السياسة الصناعية استخدام أدوات لم تكن تستخدم من قبل ويترتب على ذلك اكتساب مهارات جديدة لأن نظام الصناعة يهتم بمهارات لم يكن يهتم بها النظام التقليدى . وبسبب استخدام الآلات أصبحت القدرات الميكانيكية لها أهميتها . وبسبب وجود نظام التبادل وتطوره ازدادت أهمية القدرات التجارية . وهذه العوامل كلها تساعد الأفراد فى الحصول على مكافآت وإشباع حاجات جديدة ، كما تجعلهم يستقلون عن النظام القديم ويشغلون مراكز اجتماعية جديدة .

وينشأ عن ذلك أن الأفراد الذين يؤدون الأدوار الجديدة ويحصلون على المكافآت الجديدة فضلا عن الثروة الكبيرة المتزايدة هم الذين يشغلون أوضاع القوة . ومثال ذلك أن العمال الذين يعودون إلى مواطنهم الأصلية فى غينيا الجديدة يأخذون سلطة الرجال كبار السن . غير أن بناء القوة الجديد يتحدى البناء القديم ويؤدى إلى ظهور صفوة جديدة لم تكن موجودة من قبل ؛ إذ يحصل التجار والصناع الجدد على القوة والنفوذ كما يرتفع مركزهم الاجتماعى . ومثال ذلك أن التجار من قبائل البمبا Bemba فى روديسيا الشمالية استطاعوا شغل المراكز القيادية فى المجتمع كما استطاع عمال المناجم شراء ما يريدون من السلع — من الأجور التى يحصلون عليها ، ومن ثم أمكنهم شغل أوضاع لها أهميتها . بينما الطبقات العليا السابقة والتى ظلت تمارس أعمالها الزراعية قد ينخفض مركزها الاجتماعى .

وحتى إذا كانت الصفوة الجديدة تتكون من أعضاء الصفوة القديمة فحسب إلا أن بناء الصفوة يتغير ويتعدل، لأن على هؤلاء الأفراد أن يتعلموا اتجاهات وتوقعات وقيما جديدة من أجل القيام بأدوارهم الجديدة .

وفى المراحل الأولى من عملية التجديد فى أفريقيا الغربية كان عدد قليل من الأفريقيين يأخذ على عاتقه مسئولية التوجيه السياسى . ولكن فى الوقت الحاضر يوجد عدد من السياسيين المحترفين فى الأقاليم المتطورة نسبيًّا إذ بدأت بعض الحركات السياسية فى الظهور على أساس النمط الغربى وعلى أساس العلاقات القديمة بين الأقاليم الريفية . وهؤلاء السياسيون الذين يقيمون فى المدن يكونون جماعة صفوة ، وهذه الصفوة الحضرية تتقدم على الصفوة القبلية التقليدية التى تقيم فى الريف . فليس للصفوة الريفية إلا قيمة ضئيلة فى نظر سكان المدن . وعلى أية حال ما زالت تحتفظ هذه الصفوة التقليدية ببعض قيمتها ويرجع ذلك إلى التقاليد من ناحية وإلى التعاطف بين الريفيين والحضريين من ناحية أخرى .

وإلى جانب ذلك تناولت علاقة الصناعة بالقوة على نطاق واسع فى الفصل الرابع عند الكلام عن علاقة الصناعة بالحكومة .

ثانياً ــ أثر نظام التدرج الاجتماعى فى الصناعة

(ا) داخل كل مشروع صناعى أو داخل المشروعات الصناعية ككل يوجد نظام للتدرج الاجتماعى ــ حيث ينقسم العمال والمديرون إلى عدة فئات . وكما توجد طبقات اجتماعية، أو جماعات المركز الاجتماعى فى المجتمع ، يوجد داخل المشروعات الصناعية مستويات متفاوتة من السلطة تترتب بعضها فوق بعض لتكون شكلا هرميًّا . وهذه المستويات من السلطة هى التى تكون وتحدد الأدوار المتعددة التى تتم فى مجال الصناعة . إذ يوجد الرئيس التنفيذى فى قمة هذا التسلسل بينما يوجد العمال العاديون فى أسفله . وهذان النظامان للتدرج الاجتماعى ــ داخل المشروع الصناعى وفى المجتمع المحلى نظامان

يتميزان عن بعضهما من الناحية التحليلية ولكنهما يمتزجان أو يختلطان معاً فى الواقع .

ولقد اختلفت الآراء حول تفسير الأسباب التى أدت إلى وجود نظام التدرج الاجتماعى فى الصناعة . فالعلماء الذين يتبعون الاتجاه الوظيفى عند دراسة التنظيم الاجتماعى يوضحون أن التدرج الاجتماعى خاصية ضرورية لأى نظام اجتماعى Social Order . ويستعين دافيز Davis ومور Moore ببعض الأدلة أو البراهين التى تثبت وجهة نظرهما . فقد حاولا وضع بعض مبادئ التدرج الاجتماعى . وكانت نقط البدء بالنسبة لهما الفرض الأساسى للاتجاه الوظيفى وهو التأكيد على الأهمية الوظيفية للقيم بالنسبة للتكامل الاجتماعى . والتدرج فى نظرهما هو الخاصية الأساسية والضرورية للتنظيم الاجتماعى . وبدأت النظرية ببعض الفروض الأساسية الكامنة فى النظرة الوظيفية للمجتمع . وأول هذه الفروض أن التدرج ضرورى وظيفيا للوجود الاجتماعى المنظم وليس هذا الفرض للإثبات ولكن من أجل استخدامه لمعرفة بعض الآثار التى تنجم عنه . فالمجتمع كميكانزم يقوم بوظائفه ، عليه توزيع أعضائه على أوضاع اجتماعية ودفعهم على أداء الواجبات المرتبطة بهذه الأوضاع . كذلك يجب على المجتمع أن يبعث الرغبة عند الأفراد لشغل هذه الأوضاع ولأداء الواجبات المرتبطة بها . أما الفرض الثانى فهو أن الأوضاع الاجتماعية فى المجتمع غير متساوية وذلك لأن الواجبات المرتبطة بها مختلفة عن بعضها من ناحية القيمة الاجتماعية . وهذا الاختلاف بين الأوضاع من ناحية القيمة الاجتماعية ضرورى من أجل بقاء المجتمع واستمراره فى الوجود . وقد تختلف الأوضاع عن بعضها لأن الواجبات المرتبطة بها قد تكون سارة أو غير سارة . كذلك قد ترجع الاختلافات إلى درجة القدرة والموهبة المطلوبة من جانب الأشخاص ، ليكونوا صالحين لشغل هذا الوضع .

ولذلك يجب على كل مجتمع توفير أنواع من الثواب لكى يدفع الأفراد على شغل الأوضاع الضرورية له . كذلك يجب على المجتمع توزيع هذه الأنواع

من الثواب بطريقة غير متساوية لأن الأوضاع ليست متساوية من ناحية ما تجلبه من السرور أو من ناحية التعليم الذى تتطلبه ، أى أن الإغراءات التى تجذب الأفراد إلى الأوضاع المختلفة ليست متساوية فى القوة ، وينتج عن ذلك أن أنواع الثواب وتوزيعها تصبح جزءاً من النظام الاجتماعى Social Order ومن ثم تتسبب فى نشأة التدرج الاجتماعى .

وبعد ذلك قامت المدرسة الوظيفية بتحليل أنواع الثواب فى المجتمع . فالثواب قد يسبب الراحة أو السرور أو احترام الذات . وهذه المكافآت وغيرها ذات قيمة اجتماعية موجودة فى خصائص الأوضاع الاجتماعية ، وتعتبر كحقوق وامتيازات مرتبطة بهذه الأوضاع . وينشأ عن ذلك نسق من اللامساواة الاجتماعية التى تعتمد أساساً على المكافآت المتباينة المرتبطة بالأوضاع . كما تعتمد على المطالب الضرورية للتنظيم الاجتماعى نفسه . على أن بعض الأوضاع فى المجتمع أهم من الأخرى بالنسبة لقيم هذا المجتمع وبالتالى لابد من أن يشغلها أفضل الأفراد من ناحية المؤهلات ، ومن ثم فإن الذين يؤدون هذه الواجبات الضرورية يحصلون على منزلة اجتماعية عالية . ويترتب على ذلك وجود تسلسل اجتماعى حيث إن رتبة الوضع الاجتماعى دليل على أهميته . وتتصل رتبة الوضع بمكافآت تتناسب مع مستوى أهميته ، ولكن ليس معنى هذا أن المجتمعات متشابهة من ناحية صوره اللامساواة أو مداها لأن كل مجتمع يحدد حاجاته الخاصة تبعاً للقيم التى يتمسك بها . ومعنى هذا أن اللامساواة بدرجة ما — موجودة فى كل المجتمعات ، أى أن اللامساواة بهذا المعنى الذى نذكره ضرورة وظيفية للوجود الاجتماعى المستمر .

وقد عارض تومين Tumin الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها نظرية دافيز ومور وخاصة الافتراض الذى يقول أن التدرج خاصية حتمية من خصائص التنظيم الاجتماعى . ولو أنه اعترف بأن التدرج أو اللامساواة هى العلامة المميزة للمجتمعات الإنسانية منذ القدم — إلا أنه يشك فى استخدام هذه الحقيقة التاريخية لإثبات ضرورة التدرج الاجتماعى ومن ثم

ناقش معيار الأهمية الوظيفية التى قام عليها هذا الافتراض . وإذا كان نقد تومين صحيحاً فإنه يجعلنا نشك فى فروض الوظيفيين لأنه من العسير تأكيد الأهمية الوظيفية للوضع . ويرد دافيز ومور على ذلك بأنه لابد من النظر إلى الأمور بطريقة عكسية ، فالأوضاع ذات القوة والمكانة العالية أكثر أهمية من الناحية الوظيفية من الأوضاع ذات القوة والمكانة المنخفضة ولكن يقول تومين إن هذا مجرد تحصيل حاصل فلم يفعل الوظيفيون شيئاً ولم يثبتوا صحة هذا الفرض ، لأنه لا يمكن استخدام أساس واحد لإثبات ما هو وظيفى وما هو سيئ وظيفيا للنسق الاجتماعى فى آن واحد .

والنقطة الأخرى التى أثارها تومين Tumin أنه من الممكن أيضاً للوظائف السيئة Dyfunctions أن تنمو من العملية الاجتماعية التى استخدمها دافيز ومور لتفسير النتائج الوظيفية . لأنه من الممكن — كما يقول تومين — أن الذين يشغلون أوضاعاً عليا فى المجتمع قد يستخدمون قوتهم لتحديد وتقييد عدد الأفراد الجدد الذين يريدون شغل مثل أوضاعهم . وبهذه الطريقة فإن الإغراءات والدوافع لجذب أفضل الأفراد يعوقها هؤلاء الذين يريدون الاحتفاظ لأنفسهم بالامتيازات بدلا من مشاركة الآخرين فيها . وقد أجاب دافيز ومور على هذا النقد بأنهما مهتمان أولا بتدرج الأوضاع وليس بتدرج الأفراد ، والاختلاف كبير بين هاتين الدراستين . وعلى ذلك فإذا كان الأفراد ، فى ظروف معينة قد يحاولون الاحتفاظ بأوضاعهم الاجتماعية العليا بمنع الآخرين من شغل مثل هذه الأوضاع ، فإن مثل هذا القول لا يؤثر أبداً على صحة هذا الفرض .

وأخيراً عارض تومين بقوة ما قاله دافيز ومور عن اللامساواة الاجتماعية الدائمة التى لا مفر منها . ولو أنه يعترف بأن المجتمع لابد من توزيع القوة والملكية على أفراده وجماعاته بطريقة متساوية لكى تتم الأعمال الضرورية . إلا أنه أنكر أن مثل هذا التوزيع يجب أن يؤدى دائماً إلى لا مساواة اجتماعية ويضيف إلى ذلك أنه ليس بعيداً فى ظروف مناسبة أن يكون لكل إنسان قيمة اجتماعية مثله مثل غيره من الأفراد ما دام يؤدى عمله بذمة وضمير » .

ولكن رفض دافيز ومور هذه الفكرة الأيدولوجية قائلين بأن تومين اختلط عليه الأمر ولم يفرق بين فكرة المكافآت المتباينة وفكرة عدم تكافؤ الفرص. وهما يهتمان بالفكرة الأولى لأنه حتى فى الظروف التى ذكرها تومين يجب توزيع الأفراد بطريقة معينة لأداء الأعمال التى تتطلبها الحياة الاجتماعية المنظمة . غير أنه ليس من الضرورى فى كل المجتمعات وجود اللامساواة الاجتماعية التى تقوم على التمييزات التى تثير الحقد بين الأفراد والجماعات . وحتى داخل هذا الإطار لا يوجد ما يمنع بعض المجتمعات من تحقيق المساواة الاجتماعية بالرغم من عدم التشابه فى الأعمال التى يجب أن يؤديها أفراد المجتمع . غير أن هذا قد يبدو خياليًا يوتوبيا .

ومن ناحية أخرى انتقدت المدرسة الوظيفية لافتراضها أن التدرج لا بد من أن ينشأ عن التباين الوظيفى . فقد أوضح فوت Foot وهات Hatt مسألة الوظائف السيئة الاقتصادية . فقد تضاعف نمو السوق الكبير كما ازداد تعدد الأذواق بسبب إذابة الفوارق فى توزيع الدخل ، مما أدى إلى زيادة الطلب على المساواة الاجتماعية . وقال فوت وهات إننا كمجتمع ندرك وجود الاعتماد المتبادل بين التقدم الاقتصادى العام والمساواة الاجتماعية ، بينما التدرج والحراك الاجتماعى يعتمدان على الاقتصاد . فالطلب الاجتماعى على المساواة فى الاستهلاك سواء فى السيارات أو التعليم الجامعى مثلا قد يؤدى إلى زيادة الطلبات الاقتصادية التى يمكن إشباعها عن طريق ارتفاع مستويات الدخل لعدد كبير من الأفراد . وهذا الطلب المتزايد بالتالى يؤدى إلى زيادة الإنتاج الذى يترتب عليه بصفة أساسية الاتجاه نحو المساواة الاقتصادية حيث تصبح المنتجات أقل ثمناً وأكثر وفرة حتى بالنسبة لسوق واسع . وهذا الفرض على عكس الفروض التى وضعها دافيز ومور وغيرهما . فإذا كانت المساواة موجودة فى المجتمع بالنسبة لأنماط الدخل والاستهلاك (كما يقول فوت وهات) لذلك يجب أن يتعدل إلى حد كبير أساس المكافآت فى المجتمع ولا بد من البحث عن أساس آخر غير اقتصادى . — وكما يقول فوت وهات أن

الشروط الاقتصادية للمساواة هى أسواق كبرى وإنتاجية متزايدة واستثمارات جديدة لرأس المال وما شابه ذلك — كما أنها أى المساواة تتطلب مساواة اجتماعية خاصة إذا كا المجتمع متقدماً اقتصادياً . فإذا أزيل الأساس الاقتصادى للتمييز بين الأفراد يترتب على ذلك وجود المساواة الاجتماعية .

(ب) هذه المناقشة المتعلقة بضرورة التدرج الاجتماعى فى المجتمع قد تتركز فى رأى باركر Parkr على نظام التدرج الاجتماعى فى الصناعة . وفى الواقع يمكن النظر إلى المصنع على أنه مجتمع محلى يمكن أن يكون متدرجاً على أساس الطبقة الاجتماعية والمنزلة الاجتماعية والقوة . فعلى أساس التباين بين فئات الدخل يتواجد فى المصنع عدة طبقات اجتماعية إلى حد ما ، وعلى أساس التباين فى السلطة توجد عدة قوى فى المصنع يمكن أن ينشأ بينها النزاع أو الصراع كما يمكن أن ينشأ بينها الترابط أو التعاون .

أما من ناحية المنزلة الاجتماعية فيتوقف الحرمان أو الإشباع الذى يحصل عليه الفرد من عمله على منزلته الاجتماعية فى هذا العمل ، فقد تكون جماعة العمل بالنسبة لكثير من الأفراد هى الجماعة الوحيدة التى يحصلون منها على التقدير الشخصى ، كما أن جماعة العمل بالنسبة للكثيرين أكثر الجماعات أهمية لأن الأفراد يسعون للحصول على التقدير والاحترام من هذه الجماعات — ومن ثم يمكن اعتبار المصنع كتنظيم اجتماعى مثل النادى والمدرسة حيث يسعى الأفراد للحصول على المنزلة الاجتماعية ، وسواء حصل العمال على هذه المنزلة أو لم يحصلوا عليها فإن معظمهم يشعرون بالحساسية من ناحية منزلتهم الاجتماعية فى مجتمع العمل أكثر من حساسيتهم لمنزلتهم فى أية جماعة أخرى [1] ، ولو أن العمال فى المجتمع الاشتراكى ارتفعت منزلتهم الاجتماعية بسبب مشاركتهم فى التنظيمات السياسية المختلفة وفى حياة المجتمع بصفة عامة . ويقول بارنارد إن نظام المنزلة الاجتماعية مرتبط ارتباطاً قوياً بنظم التخصص والاتصال والسلطة . لذلك

(1) Miller & Form, op. cit., pp. 343-344.

تبدو الاختلافات فى المنزلة الاجتماعية نتيجة لهذه النواحى البنائية الأخرى فى التنظيم ولا تكون نظاماً مستقلا عن غيرها ، غير أنه رغم وجود هذه العلاقة فإن نظام المنزلة الاجتماعية فى الواقع مستقل إلى حد كبير [١] .

وليست التنظيمات الرسمية قائمة بذاتها مستقلة عن المجتمع الذى توجد فيه ولكنها بالأحرى صورة محددة من السلوك الاجتماعى تنشأ من المجتمع . وينطبق هذا القول على نظام المنزلة الاجتماعية بصفة خاصة وعلى وظيفتها بالذات ، وذلك لأن نظـــام المنزلة الاجتماعية فى التنظيم الرسمى يعمل على توفير الحوافز التى تعتمد كثيراً على المفهوم العام للمنزلة الاجتماعية فى المجتمع ككل . وهكذا تتحد طبيعة نظام المنزلة فى أي تنظيم بدرجة كبيرة بالأفكار التى تسيطر على حاجات ورغبات هؤلاء الذين يكون سلوكهم التنظيم الرسمى ، ومن ثم تبدأ المعالجة الشاملة للموضوع بدراسة المنزلة الاجتماعية فى النسق الاجتماعى العام أى المجتمع .

وقد اختلف العلماء حول تعريف المنزلة . فالمنزلة عند كير Kerr هى ترتيب اجتماعى يجب توفيرها لتكون فى متناول الأفراد والجماعات لكى يؤدى المجتمع وظائفه أداءاً حسناً [٢] ، وعندما يناقش بارسونز Parsons النسق الاجتماعى يعرف المنزلة بأنها المكان الذى يوجد فيه الفاعل فى النسق الاجتماعى بالنسبة للفاعلين الآخرين [٣] . أما دنلوب Dunlop [٤] فيقول إن منزلة أى فاعل فى نسق العلاقات الصناعية هى الوظائف المحددة لهذا الفاعل وعلاقته بالفاعلين الآخرين فى هذا النسق . وفى رأى بارنارد Barnard [٥] أن منزلة

(1) Barnard, Organization & Management, Harvard University Press, 1948, p. 297.

(2) Kerr & others, op. cit., p. 183.

(3) Parsons, The Social System, Free Press, Glencoe, Illinois, 1959 p. 25.

(4) Dunlop, Indnstrial Relations Systems Henry Hold, New York, 1958, p. 99.

(5) Barnard, op, cit., pp. 208-210.

الفرد فى التنظيم هى حالة هذا الفرد التى تتحدد بما له من حقوق واستثناءات وما عليه من واجبات والتزامات فى التنظيم ، كما تتحدد بطريقة عكسية بالقيود والحدود والمحظورات التى توجه سلوكه وكل هذا يحدد توقعات الآخرين بالنسبة له .

ويمكن التمييز بين نوعين من أنساق المنزلة يمكن ملاحظاتهما فى كل التنظيمات تقريباً وفى آن واحد ، وهما إلى حد ما متداخلان وبينهما اعتماد متبادل . النوع الأول هو اتساق المنزلة الوظيفية حيث لا تعتمد المنزلة على السلطة وإنما تعتمد على الوظيفة Function أما النوع الثانى من المنزلة فيسمى بالمنزلة الإدارية Scalar التى تحدد بالرئاسة أو التبعية فى سلسلة الأوامر أو السلطة الرسمية وبالسلطة الشرعية . وتدرك العلاقات الأولية فى هذا النوع من نظام المنزلة على أنها تسير فى خطوط رأسية من أعلى إلى أسفل بين الرئيس والمرؤوس . ويتكون تنظيم المنزلة الاجتماعية من عدة مستويات أفقية بعضها فوق بعض ، يشغل كل مستوى منزلة اجتماعية محددة ، ولكن يتحقق التكامل بينها عن طريق جماعات أخرى رأسية تتكون من الرئيس والمرؤوس والتى تمثل هرماً من السلطة .

ويسمى نظام المنزلة الإدارية بنظام المنزلة الرسمية ، وترتبط هذه المنزلة بنظام السلطة لأنه كلما ارتفع وضع السلطة ، ارتفعت مكانتها . أى يسير البناء الرسمى للمنزلة فى المصنع مع خطوط السلطة فى خريطة التنظيم ، فرئيس مجلس إدارة الشركة له أعلى منزلة ، ثم المدير العام ثم مدير الإدارة وهكذا طوال خط التنظيم ، ولكن تنشأ الخلافات إذا لم يوجد التوافق بين الدخل والسلطة والمكانة . أى إذا كان الفرد يحصل على دخل مرتفع وليس له سلطة ، أو إذا كانت له سلطة دون أن يحصل على قدر كبير من الدخل .

أما نظام المنزلة الوظيفية فيسمى بنظام المنزلة غير الرسمية ويقوم على ندرة المهارة أو التدريب التى تتطلبها الوظيفة . وتتشابه المكانة التى تقوم

على السلطة مع المكانة التى تقوم على المهارة فى حصولها على التقدير الرسمى من البيروقراطية . ويتخذ هذا التقدير الرسمى صورة المرتبات العالية والامتيازات الخاصة وتهدف هذه الرموز إلى تأكيد المكانة العالية وتركيزها فى أوضاع التنظيم .

وتقوم أنساق المنزلة الرسمية وغير الرسمية بوظائف هامة وقد ذكر بارنارد[1] ثلاث وظائف هى : ١ — وظيفة الاتصال : وهى العملية الأساسية التى يقوم عليها التعاون . ٢ — وظيفة الحافزية : تعتبر اتساق المنزلة جزءاً هاماً من نظام الحوافز . ولذلك يؤكد العلماء الذين يدافعون عن نظام المنزلة الاجتماعية فى الصناعة الحاجة إلى الاستعانة بالمديرين والخبراء الفنيين ولا يتيسر ذلك إلا بتقديم المكافآت المناسبة لهم بما فى ذلك المركز الاجتماعى المرتفع . ٣ — وظيفة غرس وتنمية الشعور بالمسئولية : تعتبر اتساق المنزلة وسائل ضرورية لغرس وتنمية الشعور بالمسئولية. ولكن نظام المنزلة الذى يقوم على السلطة له أهمية خاصة لأنه يؤدى وظيفته فى تنفيذ نسق السلطة. وأن نظام المنزلة نظام وظيفى بمعنى أن المنزلة الاجتماعية تجعل الأفراد يشعرون بمسئوليتهم وتدفعهم إلى القيام بأدوارهم بكفاءة أو تدفعهم إلى الصعود إلى الأوضاع العليا فى التنظيم لأن المكانة العالية قد تدفع الموظف الكتابى إلى العمل مقابل أجر أقل ، كما أنها قد تدفع العامل على زيادة سرعته فى العمل أو على تحسين نوع العمل الذى يقوم به . وبذلك فإن نسق المنزلة يؤدى إلى التعاون أو إلى الترابط لأنه يعمل على ضمان أداء التنظيم لمهمته بكفاءة وفاعلية . أى أن المنزلة نوع هام من الأسمنت الذى يربط أجزاء التنظيم معاً . لأنه عندما تصبح السلطة ثابتة نسبيا وعندما يقوم التخصص الوظيفى فإن وجود رموز المنزلة لكل وضع من الأوضاع فى التنظيم يجعل البناء قائماً وثابتاً ومستقراً[2] .

---

(1) Ibid., p. 224.

(2) Robert Dubin, Human Relations in Administration, Prentice — Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1961, p. 283.

غير أن أنساق المنزلة لا تؤدى فقط وظائف تنظيمية أى لا تؤدى فقط إلى ترابط التنظيم إنما قد تؤدى أيضاً إلى تصدع هذا التنظيم وتفككه . ولذلك يشير هؤلاء الذين ينتقدون نظام المنزلة الاجتماعية فى الصناعة إلى ما يؤديه هذا النظام من انقسام داخل المصنع مثل الفشل فى الاتصال بين الفئات التى يضمها المصنع وبتأييد اتجاهات الإدارة دون اتجاهات العمال .

وقد أشار بارنارد إلى النواحى المرضية لأنساق المنزلة . وذلك لأنه مع مرور الزمن يتجه نسق المنزلة الاجتماعية إلى :

١ — هدم الأسس التى يقوم عليها تقييم الأفراد .

٢ — وتقييد وتحديد دورة الصفوة Elite Circulation .

٣ — وتصدع نظام العدالة Justice System .

٤ — تعظيم شأن الإدارة إلى حد الإضرار بالقيادة والروح المعنوية .

٥ — تحديد قدرة التنظيم على التكيف [١] .

ومع ذلك فإن رموز المنزلة لا توضح العلاقات الإنسانية الحقيقية التى تمثلها أو تشير إليها ، ولذلك قال هوايت wlyte أنه « فى أغلب الأحيان لا يمكن إدراك العلاقات الإنسانية من دراسة رموز المنزلة ولكن لا بد من معرفة المعنى الحقيقى للرموز الظاهرة عن طريق دراسة التفاعل السيكولوجى الوثيق وليس عن طريق دراسة الرموز الظاهرة [٢] .

ويتوافر الكثير من المعلومات عن اهتمام كل من الإدارة والعمال برموز المنزلة الاجتماعية إذ يرى الكثير من المديرين أن ساعات العمل بالنسبة لهم والامتيازات التى يتمتعون بها بفضل الوظائف التى يشغلونها يجب أن تتميز بصورة واضحة عن تلك التى تتعلق بالمراتب الأدنى من مرتبتهم . ومن

(1) Barnard, op. cit., p. 232.

(2) Kerr & others, op. cit., p. 178.

المشاهد أن المديرين التنفيذيين يضطربون إذا لم تكن مكاتبهم كبيرة أو إذا كانت حجراتهم خالية من السجاد . وفى إحدى شركات الصلب كان لرئيس مجلس الإدارة سيارة كاديلاك وللمدير العام سيارة بويك وتبعاً لذلك لا يستطيع المديرون الآخرون شراء أكثر من سيارة بويك . وبذلك توجد عملية التفاضل الاجتماعى داخل بناء الإدارة فضلا عن وجودها بين المديرين والموظفين الآخرين . ومما يوضح ذلك ما وجده كلمنت Cleménts من أن الوظائف الإدارية العليا قد يشغلها الرجال ذوى الأصل الاجتماعى الأعلى والذين تدربوا على الوظائف الإدارية العليا فى مرحلة مبكرة من حياتهم .

ولكن قد توجد الرموز الظاهرة الدالة على المساواة وذلك مثل سياسة الباب المفتوح والحفلات التى يقيمها الموظفون . غير أن هذه الظواهر ليست فى الحقيقة كما تبدو من الخارج فقد تكون الاختلافات قليلة أو غير موجودة على الإطلاق . أى أن المظهر الخارجى ديموقراطى والمصنع أسرة واحدة كبيرة سعيدة وهذه هى النظرية .

ولكن كما يلاحظ هوايت white (كلما كانت المظاهر متشابهة كانت الاختلافات بينهما أكثر أهمية[1] ويؤكد ذلك ضرورة دراسة الفروق الدقيقة بين رموز المنزلة الاجتماعية لما لها من أهمية فى الكشف عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات . ويظهر اهتمام العمال بالمركز الاجتماعى بصور متعددة فإذا نقل العامل إلى وظيفة جديدة بنفس فئة الأجر الذى كان يتقاضاه من قبل ، ولكن ينخفض مركزه الاجتماعى غير الرسمى ، يصبح شديد الاستياء والامتعاض ، كما أن الاختلافات فى المركز الاجتماعى بين الذين يعملون فى الورشة والذين يعملون فى المكاتب يمكن أن تكون سبباً

(1) Loc. cit.

لعدم الرضا . غير أن الاختلاف فى فئات الأجور بين الوظائف المختلفة من أكثر العوامل أهمية فى تحديد المركز الاجتماعى ولذلك يهتم العمال أشد الاهتمام بمقارنة أجورهم بأجور العمال الآخرين ، وهذا يفوق اهتمامهم بمقدار الأجور التى يحصلون عليها ومن ثم تنشأ صعوبة وضع سياسة للأجور يقبلها العمال .

وبذلك يوجد داخل المصنع جماعتان كبيرتان هى الإدارة والعمال تهتمان برموز المنزلة الاجتماعية . وقد تتمتع الجماعة الأولى بعدة رموز تحرم منها الجماعة الثانية . ومن بين هذه الرموز : أشكال المخاطبة والاحترام ، والملابس ، وطريقة تسجيل الحضور والانصراف ، ومكان الدخول والخروج ، ومواعيد العمل ، وطريقة الانتقال إلى العمل ، والإجازات والألقاب ، وغير ذلك .

ولكن إلى أى مدى يمكن أن يظل وضع المنزلة الاجتماعية فى الصناعة منفصلا عن وضع المنزلة الاجتماعية خارجها ؟ وفى الواقع يتزايد عدد الأعضاء من طبقة العمال الذين يأخذون بمعايير وأنماط الحياة عند الطبقة المتوسطة وبذلك يختلف مركزهم الاجتماعى فى العمل عن مركزهم الاجتماعى فى المجتمع . وهناك عدد من العوامل الأساسية التى أدت إلى حدوث هذه العملية منها تناقص الجهد الجسمى الذى يبذل لأداء العمل وانخفاض عدد ساعات العمل والاتجاه نحو الاهتمام بمجالات النشاط الأخرى التى لا تتعلق بالعمل . غير أن انفصال المركز الاجتماعى فى العمل عن المركز الاجتماعى فى المجتمع المحلى أمر يمكن حدوثه فى المناطق الحضرية دون المناطق الريفية لأن المركز الاجتماعى بصفة عامة ينسب لفئات من الناس تشترك فى مجموعات من الخصائص المتعددة ولكن فى المناطق الحضرية ليس من الضرورى أن

يتفاعل المرء مع كل أعضاء الفئة الذين يشتركون معه فى المركز الاجتماعى غير أنه فى المناطق الريفية يتفاعل الفرد مع كل أعضاء المجتمع المحلى الذى يشتركون معه فى المركز الاجتماعى لذلك تصبح منزلته فى العمل هى نفس منزلته فى المجتمع . كما أن معايير الاستهلاك وهى الأساس الذى يقوم عليه المركز الاجتماعى لطبقة العمال فى المجتمع المحلى قد أصبحت تشبه كثيراً معايير الاستهلاك عند الطبقة المتوسطة. غير أن الفئات الاجتماعية داخل الصناعة وعلاقات السلطة التى تعتمد عليها هذه الفئات فى علاقاتها الاجتماعية لم تتغير إلى حد كبير لأن العمال داخل التنظيم الرسمى مازالوا فى أسفل هرم السلطة لأنهم هم الذين يقومون بتنفيذ التعليمات التى تصدر إليهم من أعلى ويحققون الإنتاج الفعلى .